جامـعة الدكتور الطـاهر مـولاي سـعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تقييم دور الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبة :

شريفي ربيحة

تحت إشراف الأستاذ:

بن زايد أمحمد

أعضاء لجنـة المناقشـة:

- .....رئيسا
- .....مشرفا ومقررا
- .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية2021-2022

شـــــكر و تقدير

الشكر لله أولا على فضله و توفيقه لإتمام هذه المذكرة و من ثم أتقدم بالشكر و العرفان

و التقدير الى أستاذي الفاضل "بن زايد أمُحَّد" الذي كان نعم المشرف أدعو الله أن يجزيه

خير الجزاء على صدق العطاء، و إخلاص التوجيه و الإشراف، و أن يبارك الله له في

عمله و أسرته، وأن ينعم عليه بدوام الصحة و العافية.

و الشكر موصول الى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

الإهـــــــداء

إلى من زينه الله بالهبة و الوقار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى أبي الغالي رحمه الله

و أسكنه فسيح جنانه

إلى أغلى ما في الوجود أطال الله في عمرها و أدام على البر بقائها إلى أمي الغالية

إلى أخي و أخواتي الغوالي " مختار سميرة فاطيمة "

إلى زوجي سندي

ربيحة .

مقدمة عامة

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية حق حتمي على الدول كغيره من الحقوق حيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه.

لقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري، فخلال الخمسينات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات برز مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وفي فترة التسعينات ظهر مصطلح التنمية البشرية، وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي، لقد تعددت وجهات نظر المفكرين والباحثين حول هذا الموضوع فقد احتل مكانا بارزا على المستوى الدولي و المحلي.

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر ستوكهولم 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة وكان بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي للبيئة.

وهكذا فقد ظل موضوع التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضا ومقتصرا على الندوات المغلقة وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وقد عقد مؤتمر في ريودي جانيرو سمي" قمة الأرض " هدف إلى وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول

المختلفة، كما تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ.

ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، التي تسير نحو استكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، وذلك بوضع سياسات واجراءات لتحقيقها، وتلعب الفواعل المحلية الدور الفعال والرئيسي في تطبيق تلك السياسات و الاستراتيجيات في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

إشكالية الدراسة: لقد أصبحت الدول ملزمة على تبني سياسات وبرامج في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا وفق توصيات الأمم المتحدة، والتي لا يمكن تحقيقها من طرف الدولة لوحدها، بل بتدخل شركاء على المستوى المحلي، والذين يساهمون في تطبيق مختلف البرامج التنموية بالإضافة الى البرامج الوطنية للتنمية المستدامة، وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تقييم دور الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة. وماهي هاته الفواعل؟

انطلاقا من هذه الاشكالية تطرقنا للأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

- ما هي أهم النظريات المفسرة لمفهوم التنمية المستدامة؟

- ما هي أبعاد التنمية المستدامة؟

- ما هي الفواعل المحلية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على التساؤلات اقترحنا الفرضيات التالية:

- إن استخدام سياسات شاملة ورشيدة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- كلما اهتمت الفواعل المحلية بكل أبعاد التنمية المستدامة كلما زاد ذلك من نجاعة سياساتها.

- إن كان هناك تعاون بين كل من الجماعات المحلية و القطاع الخاص وكذا المجتمع المدني فذلك يؤدي إلى زيادة نسبة نجاح تلك البرامج.

الإطار المنهجي:

لقد اعتمدنا في دراستنا المناهج التالية:

1- منهج دراسة حالة: يقوم منهج دراسة حالة على جمع البيانات بخصوص وحدة ما بهدف الاحاطة بها وإدراك خفاياها وتحديد طبيعة العلاقة بين أجزائها، وقد قمنا باستخدامه بغرض الحصول على مختلف الحقائق و المعلومات المتعلقة بدور الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الإطار النظري:

اعتمدنا في دراستنا هذه الاقترابات التالية:

2- الاقتراب القانوني: يهدف هذا الاقتراب إلى تحليل المواد و النصوص القانونية، وقد قمنا باستخدامه في تحليل بعض النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية.

3- الاقتراب البنيوي الوظيفي: الذي يركز على البنية و النظام والوظيفة، قمنا باستخدامه في دراستنا من خلال البنى المتمثلة في الفواعل المحلية وتوضيح وظائفها كبنى أساسية.

أهمية الدراسة:

- ضرورة توضيح الدور الذي تلعبه مختلف الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي في الجزائر.

- التحقق من الإمكانيات المتاحة لبلوغ التنمية المستدامة وكذا المعيقات التي تعرقل مسار تحقيقها.

- بيان الأهمية الأساسية للفواعل المحلية في مجال التنمية المستدامة باعتبارها هيئات محلية قريبة من أفراد المجتمع.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الأسباب الذاتية:

- الرغبة و الميول نحو البحث و التطلع في مجال التنمية في الجزائر، ومعرفة ما تحققه في تطوير مجالات التنمية المستدامة.

- الرغبة في التعرف على دور الفواعل المحلية في مجال التنمية المستدامة.

2- الأسباب الموضوعية:

- الأهمية التي يكتسبها موضوع بحثنا من خلال دور الجماعات المحلية و القطاع الخاص والمجتمع

المدني في إنجاح سياسات التنمية المستدامة.

أدبيات الدراسة: في بداية بحثنا هذا إطلعنا على بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر من أهمها:

1- كتاب التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشراتها للدكتور مدحت أبو نصر وهذا الكتاب يعد مرجعا أساسيا للعديد من البحوث والدراسات الأكادمية والجامعية حيث تناولنا هذا الكتاب مفهوم التنمية المستدامة ومختلف أبعادها.

2- رسالة ماجستير تحت عنوان إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر للطالبة زرنوح ياسمينة حيث تناولت هذه الرسالة ماهية التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية الموضوع والتأكد من الفرضيات المطروحة بغية التوصل إلى مايلي:

- تحديد مفهوم شامل للتنمية المستدامة ومعرفة العلاقة بين مختلف أبعادها.

- التعرف على أدوار مختلف الفواعل المحلية في عملية التنمية المستدامة.

- تقديم أداء الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

- محاولة معرفة مراحل تطور سياسة التنمية المستدامة في الجزائر.

- محاولة الإلمام بمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا في بحثنا هذا قلة المراجع وخاصة الكتب في مجال تقييم دور الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

تقسيم الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: هو بمثابة إطار مفاهيمي يشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتعلق بالفواعل المحلية الرسمية، البلدية والولاية بالإضافة إلى الدلالة الإصلاحية للجماعات المحلية، أما المبحث الثاني فخصصناه للفواعل غير الرسمية والمبحث الثالث يتعلق بمفهوم التنمية والتنمية المستدامة. وأهم النظريات المفسرة للتنمية.

الفصل الثاني: تناولنا فيه واقع التنمية المستدامة في الجزائر ودور الفواعل المحلية في تحقيقها. وقمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول يتمثل في تجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاطلاع على الإمكانات الطبيعية و البشرية والعوامل المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المبحث الثاني سياسات وبرامج الانعاش الاقتصادي، المبحث الثالث تطور سياسة التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، أما المبحث الرابع فخصصناه لدراسة الهيئات المحلية المختصة بتحقيق التنمية المستدامة، الولاية والبلدية.

الفصل الأول

الفواعل المحلية تدقيق نظري و مفاهيمي

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وتسير نحـول اسـتكمال مشـاريعها التنمويـة بكـل أبعادهـا، بالإضـافة إلى وضـع سياسـات و إجـراءات لتحقيقها.

ولإنجـاح هـذه السياسـات والـبرامج لابـد مـن إشـراك كـل الأطـراف فقضـية التنميـة المسـتدامة هـي مسؤولية مشتركة بين كـل مـن الحكومة(المركزية و اللا مركزية)و القطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني بمختلف وسائله.

ويوضـح هـذا الفصـل مختلـف المصـطلحات الأساسـية الخاصـة ببحثنـا مـن تعريـف التنميـة و التنميـة المستدامة وذكر أبعادها وأهم النظريات الرسمية والغير رسمية.

المبحث الأول: الفواعل المحلية الرسمية.

المبحث الثاني: الفواعل المحلية الغير رسمية.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية و التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الفواعل المحلية الرسمية

عرف العالم نظم التسيير المحلية منذ القدم فمنذ وجود الإنسان وهو يعيش ويعمل في إطار جماعات محلية مختلفة، العشائر،القرى،القبائل...، لكن لم تكن بطابعها الرسمي القانوني، كما هي عليه الآن وبتطور البشرية و التغيرات التي طرأت على مختلف النشاطات الانسانية زاد ذلك من متطلبات الأفراد في مختلف المجتمعات و تنوعها. وفي ضل تلك المتغيرات الجديدة باتت الدولة الحديثة غير قادرة على تسيير مختلف مرافقها وتلبية متطلبات جماهيرها في كل أقاليمها، مما أدى بها إلى التوجه نحو تحقيق مركزيتها وإنشاء مرافق لامركزية ومنحها سلطات ووظائف بموجب قوانين تحكمها وتنظم عملها و إعطائها هامش من الاستقلالية المالية، الإدارية و المرفقية... ، للقيام بمختلف الوظائف التي يحتاجها الأفراد في مختلف أقاليمها. وقد أعطاها المشرع الجزائري مصطلح الجماعات المحلية،كما نص عليها الدستور الجزائري وتتمثل في البلدية و الولاية.

المطلب الأول: الدلالة الاصطلاحية للجماعات المحلية:

لتحديد مفهوم الجماعات المحلية بشكل دقيق لابد من التطرق أولا إلى تعريف اللامركزية الإدارية على اعتبار أن الجماعات المحلية صورة من صور النظام اللامركزي.

ويمكن تعريفها أيضا أنها :"النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا عن

الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة بقدر معين لرقابة تلك الإدارة" .

وتقوم اللامركزية الإدارية على توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات أو أشخاص معنوية عامة أو مجالس محلية منتخبة تمارس جانبا من تلك الوظيفة الإدارية على سبيل الاستقلال وتحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.[1]

– المركزية: يقصد بها أن تنفرد الحكومة المركزية في العاصمة أو عن طريق تمثيلها في عاصمة الدولة، بالفصل النهائي في جميع الاختصاصات الداخلية في الوظيفة الإدارية. بحيث يؤدي هذا التركيز للسلطة الإدارية إلى وحدة أسلوب النظام الإداري في الدولة، وإلى إقامة وبناء هيكل النظام الإداري في الدولة على شكل نظام تدريجي أو ما يعرف بالتدرج أو السلم الإداري.

تعريف الجماعات المحلية: (الإدارة المحلية، local administration) :

لغة: تعرف لغة على أنها مجموعة سكان تقطن في إقليم واحد، لها مصالح مشتركة وتديرها أجهزة إدارية خاصة بها ينشئها على هذا النحو الدستور والقانون.

اصطلاحا: الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتتول شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

[1] كواش حفيظة، زعباط سليمة، الجماعات المحلية في الجزائر وتحدي إشراك الفواعل المحلية في التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة جيجل، 2018-2019، ص13.

ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار الإدارة المحلية مجرد جهاز إداري يقوم بوظائف إدارية على مستوى محلي، متبنين بذلك نظرة عامة للإدارة المحلية، في هذا الإطار يرى البعض أن الإدارة المحلية تشمل جميع العناصر الإدارية التي تباشر الوظيفة الإدارية سواء كانت إقليمية أو فروعا للإدارة المركزية بشرط أن تكون مهمتها محصورة في إقليم من الاقاليم.[2]

لقد تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم الإدارة المحلية تبعا لعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون منها.

عرفها الفقيه الفرنسي Waline بأنها: " نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين".

وعرفها John Cherke بأنها: " ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، بالإضافة إلى الأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية".

كما تعرف بأنها:" رقعة جغرافية مأهولة أنشئت وفق تقسيمات سياسية وإدارية بموجب قانون، تدير أمورها سلطة محلية بمشاركة السكان المحليين مستمدة سلطتها من الحكومة المركزية".[3]

ومن استقراء ما سبق من التعريفات، استخلص الباحث باديس بن حدة التعريف الإجرائي الآتي:

[1] كواش حفيظة، زعباط سليمة،المرجع السابق، ص13.

[2] كمال جعلوب، الإدارة المحلية وتطبيقاتها، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص36.

[3] باديس بن حده، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2016، ص52.

الإدارة المحلية هي إدارة الشؤون المحلية للمناطق و الوحدات الإدارية في البلاد بواسطة المواطنين وممثليهم المنتخبين، في ظل إشراف و رقابة السلطة (الحكومة) المركزية، فيعطى بموجب نظام الإدارة المحلية كنظام لامركزي صلاحيات ومهام و اختصاصات محددة تتعلق بقضايا تهم المواطنين في هذه الوحدة الإدارية الواحدة ضمن حدود الدستور و القوانين العامة في البلاد.

* كذلك مما سبق مما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص الآتية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.[1]

المطلب الثاني : الولاية

تعريف الولاية: صدر قانون الولاية 90-09 في 07 أفريل 1990، وعرف الولاية في مادته الأولى بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وهي تشكل مقاطعة إدارية للدولة.[2]

وقد عرفتها المادة الأولى من قانون 1969 الولاية جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي. ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية و ثقافية.[1]

[1] باديس بن حده، مرجع سابق، ص53.54.
[2] كمال جعلوب، مرجع سابق، ص104.

أما القانون رقم 12-07 فقد عرفت الولاية في المادة الأولى بأنها الجماعة الاقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة امالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة.[2]

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وحماية البيئة وكذا حماية و ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

هيئات الولاية: للولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي و الوالي. وهذا ما نصت عليه المادة 8 من قانون 1990 والمادة 2 من قانون 2012.

1- المجلس الشعبي الولائي:

شعارها هو بالشعب وللشعب. وتحدث بموجب القانون.[3]

نصت المادة 12 من قانون الولاية 12-07 أنه للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائي. وهو هيئة المداولة في الولاية.

يعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي ويصادق عليه(المادة 13)

---

[1] باديس بن حدة، مرجع سابق، ص237.

[2] قانون الولاية 12-07 في الجريدة الرسمية، عدد 12، المؤرخة في 29 فبراير 2012.

[3] قانون الجماعات المحلية، المواد 1-11، ص5.

يعقد المجلس الشعبي الولائي أربعة دورات عادية في السنة مدة كل دورة 15 يوما على الاكثر (المادة 14). ويحضر الوالي دورات المجلس الشعبي الولائي وفي حالة حصول مائع ينوب عنه ممثله (المادة 24) هذا و تجري مداولات وأشغال المجلس باللغة الوطنية(المادة 25)، للمجلس الشعبي الولائي مكتب يتكون من : رئيس المجلس (رئيسا) و نواب (أعضاء) و رؤساء اللجان الدائمة و أعضاء تحدد مهام هذا المكتب وكيفيات سيره عن طريق النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي (المادة 28)، ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه. للعهدة الانتخابية(المادة 59)، يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال: الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة- السياحة - الإعلام والاتصال- التربية والتعليم العالي والتكوين - الشباب والرياضة والتشغيل - السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية. - الفلاحة والري والغابات[1] - التجارة والأسعار والنقل- الهياكل القاعدية والاقتصادية- التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي- حماية البيئة- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المادة 77).

2- الوالي: يشكل الوالي في الولاية جهاز عدم تركيز إداري فهو معين تابع للسلطة المركزية وله مركز هام في النظام الإداري باعتباره ممثل الدولة في الجماعات المحلية.

- صلاحيات الوالي: يعتبر الوالي في قانون الولاية 12-07 الهيئة التنفيذية في الولاية وهو ممثل الدولة و مفوض الحكومة على مستوى الولاية ويمارس الوالي العديد من من الاختصاصات التي

[1] المواد 12،13،14،24،25،28،59،77 من قانون الولاية

نص عليها قانون الولاية 12-07 أو تم تنظيمها بموجب نصوص قانونية أخرى وللوالي في ممارسة هذه الصلاحيات صفتين فهو ممثل للولاية وهو أيضا ممثل للدولة.[1]

صلاحيات الوالي كممثل للولاية:

يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها حسب نص المادة، يمثل الوالي الولاية أما القضاء حسب نص المادة من نفس القانون، ويعد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها حسب نص المادة 107 كما يسهر ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما كما جاء في نص المادة 108.[2]

صلاحيات الوالي كممثل للدولة:

نصت المادة 112 من نفس القانون (12-07) على أن الوالي يسهر أثناء ممارسة مهامه وفي حدود اختصاصاته على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم حسب الأشكال و الشروط المنصوص عليها في القانون.

هذا وجاء أيضا في نص المادة 113: يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات وعلى احترام رموز الدولة كما نصت المادة 114على أن الوالي مسؤول على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.كما يسهر الوالي على حفظ أرشيف الدولة والولاية والبلديات

[1] كمال جعلوب، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في (الجزائر، بريطانيا، فرنسا)، ص106.

[2] المواد 102،106،107،108 من قانون الولاية 12-07.

حسب نص المادة 120 كما نصت المادة 121على أن الوالي هو الآمر بصرف ميزانية الدولة للتجهيز المخصص له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية.[1]

المطلب الثالث: البلدية

عرف المشرع البلدية في المادة الأولى من قانون البلدية 11-10 على أنها الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون.[2]

هيئات البلدية:

طبقا للمادة 15 من قانون البلدية 11-10 تتوفر البلدية على هيئة مداولة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

1- المجلس الشعبي البلدي :

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من مجموعة من منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر لمدة خمسة سنوات ويختلف عدد أعضاء المجلس بحسب التعداد السكاني.[3]

[1] المواد 113،114،120،121 من قانون الولاية 12-07.

[2] المادة الأولى من قانون البلدية 11-10.

[3] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، ط1، ص170.

يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات حسب نص المادة 52 من القانون 11-10.[1]

هذا ونص قانون البلدية 11-10 على صلاحيات البلدية ومنح للمجلس الشعبي البلدي الاختصاصات المتعلقة بها. إذ يتداول المجلس في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المختلفة التي اختصرها القانون في أربعة قطاعات رئيسية هي : التهيئة و التنمية، التعمير و الهياكل القاعدية و التجهيز، التربية و الحماية الاجتماعية و الرياضة و الشباب و الثقافة و التسلية و السياحة،النظافة وحفظ الصحة و الطرقات البلدية.[2]

2- رئيس المجلس الشعبي البلدي: يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية.

يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين حسب نص المادة 65 من قانون البلدية 11-10 وفي حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا.[3]

ويمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي اختصاصات كممثل للبلدية و اختصاصات أخرى باعتباره ممثلا للدولة.

[1] المادة 52 من قانون البلدية 11-10.
[2] كمال جعلوب، مرجع سابق، ص138.
[3] المادة 65 من قانون البلدية 11-10.

– صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية:

نصت المادة 77 من نفس القانون على أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسم التشريفية والتظاهرات الرسمية.كما يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما حسب نص المادة 78، ينفذ رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف كما جاء في نص المادة 81، كما نصت المادة 82 يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة لممتلكات البلدية وإدارتها.[1]

– صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة:

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية وبهذه الصفة فهو يكفل على الخصوص بالسهر على إحترام و تطبيق التشريع و التنظيم المعمول بهما حسب نص المادة 85 من قانون البلدية 11-10 كما نصت المادة 86 من نفس القانون على: لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية وبهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية.

[1] المواد 77،78،81،82 من قانون البلدية 11-10.

هذا وجاء في نص المادة 89: يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها كل الاحتياطات الضرورية وكل التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص و الممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها كارثة أو حادث.

وجاء في نص المادة 92 أن لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية.[1]

3- إدارة البلدية:

للبلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية المادة 125 من نفس القانون كما تحدد حقوق الأمين العام للبلدية وواجباته عن طريق التنظيم حسب نص المادة 128، كما يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي :

- تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية

- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين هذا ما جاء في نص المادة 129 من نفس القانون.[2]

[1] المواد 85،86،89،92 من قانون البلدية 11-10.

[2] المواد 125،128،129 من قانون البلدية 11-10.

المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية

تعد الفواعل غير الدولاتية "non-state actors " فكرة أو اصطلاح شاع استخدامه بشكل واسع في بداية التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنظومة لتحقيق التنمية المجتمعية في الدولة إلى جانب الإدارات الحكومية كما ان فكرة ومنظومة الفواعل غير الرسمية (الدولاتية) غدت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية للدول، سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لتحقيق طموحات المواطنين فيها بوفير التنمية الشاملة وإدامتها، لذلك أصبح اهتمام بمنظومة الفواعل غير الرسمية أمرا في غاية الأهمية وذلك لما تحتويه هذه المنظومة من تكامل أدوار القطاعات(جماعات المصالح،المجتمع المدني).

ومن هنا سنحاول معرفة أهم المفاهيم العلمية المتعلقة بهذا الموضوع.

المطلب الأول: المجتمع المدني (civil society)

في أواخر السبعينات من القرن العشرين أصبحت عبارة المجتمع المدني لفظا جاريا على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية و المواطنين في العديد من دول العالم، ولاسيما في الدول النامية.وعلى نحو عام، يمكن أن يعكس مفهوم المجتمع المدني ثلاثة استخدامات متشابكة ومختلفة،فهو يستخدم كمفهوم سياسي مباشر ويعود إلى جون لوك الذي لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، واستخدامهما مقابلين للمجتمع الطبيعي و الثاني هو الاستخدام الاجتماعي،فهذا الاخير قد استعمل مفهوم المجتمع المدني كمفهوم تحليلي من قبل علماء الاجتماع

والاستخدام الثالث فلسفي بحيث يرى أن المجتمع المدني هو مفهوم معياري يؤكد على المصلحة المشتركة في مواجهة ما يعرف بالفردية.[1]

فعند تناولنا لمفهوم المجتمع المدني بداية من الفكر الغربي القديم (العصر الكلاسيكي) أي الزمان المرجعي الذي تم فيه صياغة هذا المفهوم بحيث يعرفونه على أنه كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة أساسية قائمة على إتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني المنظم تنظيما سياسيا وهو يضم المجتمع و الدولة معا لا تمييز بينهما.[2]

أما بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني لدى الفكر الغربي الحديث(الليبرالي الماركسي) وعلى رأسه هيجل hegel فهو يميز الحيز الاجتماعي والأخلاقي والواقع بين العائلة والدولة ومن ثم يتكون من أفراد لا يرون مصالحهم ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجياتهم المادية.[3]

أصبحت مؤسسات المجتمع المدني عناصر فعالة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمل للعمل الحكومي .خاصة في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، وأصبحت منظمات المجتمع المدني أيضا بمثابة

[1] تامر كامل مُحَمَّد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، أبوظبي، الطبعة الأولى، ص 11-12.

[2] أحمد شكر الطبيي، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، أطروحة رسالة دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2002، ص20.

[3] قواسمية رشيدة، دور الفواعل المحلية في تنفيذ السياسة الصحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية،جامعة سعيدة، 2018-2019، ص32.

قنوات هامة لتوصيل الخدمات الاجتماعية، حيث تلعب خبرات المجتمع المدني وتجاربه دورا مكملا للعمل الحكومي.[1]

ولقد تعددت تعريفات المجتمع المدني فيما بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمة الاجتماعية،ومن هذه التعريفات :

- المجتمع المدني هو كل ما هو غير الدولة.

- المجتمع المدني هو مجال الروابط الانسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر.

- المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعية حافلة وحدات عديدة، سواء على أساس طبقي أو جغرافي.

- المجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين افراد الدولة.

- المجتمع المدني هو مجموعة من الانشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز، المستقلة عن الدولة.[2]

ومن هنا يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه" المنظمات المستقلة عن الدولة والتي تقوم بنوع من الخدمة إلى المجتمع مثل الجمعيات الاهلية والخيرية والتي هي معارضة لهيمنة الدولة من المجتمع بمعنى أنه جملة

[1] نوال علي تعالبي، الحوكة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، عمان، ط1، 2013، ص34.
[2] تامر كامل، مرجع سابق، ص17.

المؤسسات السياسية و الثقافية و الاجتماعية التي تنشط في ميادين مختلفة بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة وتراقب هيمنة الدولة على المجتمع لكي تحرر طاقاته".[1]

– إن موقع المجتمع المدني بوصفه منظمات مهنية ومنظمات مجتمعية ونقابات عمالية و مؤسسات بحثية و أكاديمية وهياكل أخرى من هذا القبيل يضعه في وضع فريد من نوعه لإرشاد تطوير السياسات و الخطط وضمان التنفيذ و مسائل الأطراف الفاعلة بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الدولة و القطاع الخاص.[2]

يفترض المجتمع المدني توافر أركان أساسية ثلاثة:

الركن الأول : الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة و القبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

الركن الثاني: هو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ أن الأول يجمع و يؤلف نسقا من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية أو بالإذعان لمعايير منطقية، ويقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم، ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

[1] عادل إنزان، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة على الفواعل و المعدات،مجلة العلوم القانونية السياسية، عدد 16، جوان 2017، ص379.

[2] مرفت رشماوي، دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لبنان، 2018، ص17.

الركن الثالث: هو ركن أخلاقي سلوكي، ينطوي على قبول الاختلاف و التنوع وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية و تحميها وتدافع عنها،والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام و التعاون والتنافس والصراع السلمي، والتي تتمثل فيما يمكن تسميته بـ "الثقافة المدنية".[1]

خصائص المجتمع المدني:

على الرغم من الإسهامات العلمية المتعددة للوصول للتعريف الدقيق للمجتمع المدني، وقد إتفق معظم العلماء على عدة خصائص رئيسية لمنظمات المجتمع المدني:

1- القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية وهي:

التكيف الزمني: يقصد بها الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

التكيفي الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

[1] تامر كامل، مرجع سابق، ص13.

2- الاستقلال في مقابل الخضوع و التبعية:(غير حكومي): أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات، حيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدم تدخل أي جهة في نشأتها(الدولة،الأحزاب)، ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة بالإضافة إلى الاستقلال الإداري و التنظيمي.[1]

3- تعمل داخل الإطار القانوني للدولة: حيث أنها تسترشد العلاقات الاجتماعية للفرد بالأحكام القانونية الحالية للدولة. تساعد فكرة الحرية داخل القانون في التمييز بين أنشطة المجتمع المدني و المجموعات الإجرامية و المنظمات الإرهابية.

4- لا تسعى للوصول للسلطة: برغم من كونها تقوم بدور سياسي في بعض الأحيان من نشر الوعي و الثقافة السياسية، إلا أنها لا تسعى إلى السلطة.

5- الاعنف NON violence: عادة ما تتم أنشطة المواجهة التي تقوم بها الجماعات المدنية من خلال سياسة العنف.[2] ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تِثر على ممارسة نشاطها، ومحاولة إدارة الصراعات إن وجدت بطرق سلمية.[3]

[1] صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين(ترجمة عبد الوهاب علوب)، القاهرة، 1993، ص167.

[2] أميرة عادل أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص128.

[3] صامويل هنتجتون، مرجع سابق، ص167.

المطلب الثاني: جماعات المصالح (جماعات الضغط) Interist groupe

حظيت دراسة جماعات المصالح باهتمام كبير سواء في تخصص العلوم السياسية أو علم الاجتماع السياسي، خاصة عندما استقر الرأي لدى معظم الباحثين في هذا المجال على ان الفرد جزء من الجماعة يتأثر بأفكارها وتجمعه مع بقية أعضائها مصالح وأفكار مشتركة، فيجدون أنفسهم مضطرين للدفاع عنها والحصول عليها.

عبد الوهاب الكيالي: عرفها في موسوعة السياسة كمايلي:" جماعات الضغط هي منظمات تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة تمارس نشاطها السياسي، الاجتماعي أو النقابي بالتأثير المباشر أو غير المباشر على مواقف الحكومات والهيئات التشريعية لتحقيق أهداف معينة.[1]

ولقد اعتبر جابريال ألموند (Gabriel Almond) و باول (Powel) "الجماعات المصلحية عبارة عن تنظيمات تضم عددا من الأفراد الذين تجمعهم مصالح مشتركة وأهم طرق معينة لصياغة مطالبهم وقد تكون هذه المصالح مبنية على أساس الانتماء القرابي والقبلي أو العنصري المشترك كما عرفها عالم السياسة الفرنسي جان مينو (Jean Mneau) بأنها مجموعة من الأفراد يهدفون إلى الضغط على السلطات السياسية من أجل جعل قراراتها مطابقة لمصالحها وأفكارها، أما عالم الاجتماع الفرنسي فيليب برود (Philippe Braud) فيقول" جماعات المصالح هي جماعات

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص72.

منظمة تحاول التأثير على سياسات السلطات الحاكمة في الاتجاه الذي يتوافق مع مصالحهم الخاصة".[1]

ويعتمد قاموس علم السياسة على التعريف الذي ذكره عالم السياسة الامريكي ديفيد ترومان (David Truman) في كتابه العملية الحكومية governmental pricess حيث يعتبر أن الجماعات الضاغطة هي جماعات تحاول التأثير على عملية اتخاذ القرار و تحصل على وجود شرعي يسمح لها بحق الإعلان نشاطاتها ومحاولة الاقناع بمدى أهمية المصالح التي تمثلها.[2]

-كما يمكن تعريف جماعات المصالح بأنها:" مجموعة من الافراد يلتقون في أهداف وصفات أو خصائص معينة يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صناع القرار باتجاه قضاياهم ومطالبهم. وتوجهها لتحقيق مصالحهم المشتركة". ومن هذه الجماعات: الاتحادات المهنية، نقابات العمال، الجمعيات الاجتماعية والدينية.[3]

وهي تلك الجماعات المؤثرة التي تتصف بالسمات المتمثلة بنوع من التنظيم، وبممارسة الضغط السياسي المعين، في سبيل هدف مقصود تسعى إليه تلك الجماعات، من خلال قوتها التأثيرية في أن يكون لها القدرة على تشكيل مركز مستقل إلى درجة ما للقرار الذي يمثلها من حيث التوجه

[1] بن خوذة شهيدة، الجماعات الضاغطة والسياسات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، 2014-2015، ص18.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص72.

[3] مثنى فائق مرعى العبيدي، مقاربة نظرية في السياسة العامة، القاهرة، 2019، ص93.

والغاية ومن حيث ممارسة الضغط الفعلي والواقعي. ويمكن أن تصنف تلك الجماعات في ضوء المصالح التي تبحث عنها أو تدافع عنها ضمن صنفين هما:

الصنف الأول: جماعات المصالح المادية، التي تسعى للحصول على مزايا جديدة أو على الحفاظ على المراكز و المواقع الحاصلة عليها أصلا، مثل: النقابات والغرف والمنظمات المهنية و التجارية و الصناعية و الزراعية.وغير ذلك مما يمثلها.[1]

الصنف الثاني: جماعات المصالح المعنوية: التي تؤكد على أطروحات الثقافة وقضايا النضال لصالح قضايا معينة، أو الدفاع عن مبادئ وقيم روحية وأخلاقية مثل: دور العبادة، النوادي الاجتماعية والطلابية، وغير ذلك ممل يماثلها.

وظائف الجماعات الضاغطة:

لوصول الجماعات الضاغطة إلى أهدافها لابد من مجموعة من الإجراءات الأولية التي تدخل في سياق المهام الوظيفية الملقاة على عاتق هذه الجماعات ويمكن ذكرها كالتالي:

وظيفة صياغة المطلب: هي وظيفة مفصلية في العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي وتعني تلك الطريقة التي تقوم بواسطتها الجماعة الضاغطة بتحديد طلباتها للمسؤولين السياسيين الذين يمتلكون سلطة إصدار القرارات.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة،(منظور كلي في البنية و التحليل)، عمان، ط1، 2008، ص222.

وظيفة ضمنية للتكامل: تمارس الجماعات الضاغطة وظيفة مطلبية ظاهرة وتمارس أيضا وظيفة تكاملية ضمنية، فبطريقة غير مباشرة تقوم الجماعات الضاغطة بخدمة النظام القائم عن طريق تقنين المطالب تنقيتها من حماسها الثوري، وتثير هذه المعضلة"الاحتجاج" خلافات بين قيادات المنظمات العمالية وقواعدها. وكثيرا ما يرد المناضلون على اعتدال القيادة بإضرابات فورية، والواقع أن المسؤولين النقابيين يجدون أنفسهم أحيانا مضطين للتواصل إلى تسويات مع أرباب العمل والحكومة حول زيادات الرواتب، وهو امر ترفضه القواعد التي ترى في هذا النوع من الاتفاقات"التكاملية" أضرارا بمصالحها.[1]

الجماعات الضاغطة كبدائل عملية عن الأحزاب السياسية: تستطيع الجماعات الضاغطة لعب دور البدائل الوظيفية عن الأحزاب السياسية إذ ما قصرت هذه الأخيرة في مهمتها التوفيقية و الدمجية بين مختلف أنواع المطالب، وفي هذا الحال فإن النقابات العمالية هي التي تقوم بهذه الوظيفة، فعن طريق دراستها لمصالح المهن والفئات المختلفة فإن هذه النقابات تدخل نوعا من الانسجام في التعبير عن طلباتها عن طريق جمع مطالب العمل و التنسيق بينها ويمكن للحكومة الاعتراف بهذه النقابات كأطراف محاورة، والالتزام معها بسياسة تشاور.

[1] خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط2، 2008، ص307-309.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية و التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية أدى إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية و المكانية، كما ان مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية و الايدولوجية،[1] إن الباحث لقضية التنمية يواجه كثيرا من الصعوبات عند محاولة تحديد جوانبها المعرفية النظرية، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات أهمها الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة، كما أن النظريات تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة إضافة إلى أنها ليست جامدو وثابتة بل إنها في حالة تغير مستمر مع تغير الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها.[2]

المطلب الأول: تعريف التنمية وأبعادها

أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة و الكثيرة الاستعمال سواء كان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات الغير الحكومية أو الأفراد، ولهذا أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع من خلالها مواجهة عوامل التخلف.[3]

[1] أحمد الدليفي، التخطيط والتنمية الإقليمية، ص67.

[2] ليلى العجال، مذكرة واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، ص15.

[3] ليلى العجال، نفس المرجع السابق، ص20.

التنمية لغة و اصطلاحا:

التنمية لغة: تعني من(النمو-نما-ينموا-نموا)، أي زاد و نمى،نمى ينمي،نميّا ونماء، أي زاد ونمى الحديث ارتفع، أما التنمية اصطلاحا فهي تعني السمو في جانب من جوانب المعرفة، ولكن الشائع عند سماع هذا المفهوم يقصد منه التنمية بمدلولاتها الاقتصادية أكثر من أي شيء آخر. يطلق مصطلح التنمية على الحالة التي تتغير إلى حالة أفضل بصورة إرادية مخطط لها وتتحقق بواسطة وسائل و إجراءات معينة. إن التنمية كلمة جامعة تشير إلى برنامج مخطط لمجموعة مشاريع هدفها النهوض بواقع السكان اقتصاديا و اجتماعيا غلى جانب الأعمال الإنسانية الهادفة لبناء القطاعات في المجالات المختلفة وكافة المستويات التي يمكن أن تحدث تغييرا إيجابيا في الاقليم.[1]

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسيين: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي.

أما التيار الآخر فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية-إجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع،مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة و الفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وفق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

[1] أحمد الدليفي، التخطيط والتنمية الإقليمية، مرجع سابق، ص71.

نرى بأن كل كلا التيارين إتفقا على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تؤدي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان ،على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليص ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية.[1]

أهم التعاريف حول التنمية:

1- التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية و الوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الاقصى.

2- التنمية هي عملية مستثمرة يشارك فيها افراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق إحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة والتي تأدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد.

3- التنمية هي انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين وبشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة او منظمة أو مجتمعا.

4- التنمية تطوي على عمليات تغيير اجتماعي عقلاني مقصود ومخطط ومضبوط.

[1] صائب الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، ط1، ص23-24.

5- التمية هي كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.

6- التنمية هي كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات.

7- التنمية هي عملية تغيير اقتصادي واجتماعي على نحو إيجابي.

8- التنمية هي عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة وبعيدة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع و الظروف الاقتصادية والإنسانية و البيئية المحيطة به إلى وضع أفضل.[1]

أبعاد التنمية:

يمكن تحديد أربعة أبعاد متكاملة ومتفاعلة للتنمية لابد من مراعاتها عند ممارسة التنمية، هي كالتالي:

- التنمية كعملية process: فالتنمية عبارة عن عملية ديناميكية لها أهداف ومكونة من مجموعة من المراحل و الخطوات المتفاعلة والمتداخلة معا.أيضا في هذه العملية يكون التركيز على التغيرات المتتابعة والمتتالية، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية و النفسية على الأفراد.

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت مُحَمَّد، التنمية المستدامة(مفهومها،أبعادها،مؤشراتها)، ط أولى، 2017، ص67-68.

– التنمية كمنهج Method: فالتنمية منهج يجب التحرك على هداه. و المنهج هو عبارة عن مجموعة الخطوات التي يجب الاسترشاد بها. أيضا تعتبر التنمية إتجاها نحو الفعل،وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع.

– التنمية كبرنامج Program: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته.

– التنمية كحركة Movement: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون التنمية موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية

نظريات التنمية هي مجموعة من النماذج التي أقيمت وطبقت او طرحت للتطبيق وفقا لمعطيات واضحة وفي ظروف ومراحل تاريخية محددة وأطلق عليها نظريات تنمية اقتصادية أو اجتماعية وغير ذلك وفقا للمحور الذي ترتكز عليه هذه النظرية، ومن هذه النظريات:

1– نظرية التحديث:

ظهرت نظرية التحديث في التنمية نتيجة حصول عدد كبير من الدول المحتلة على استقلالها. وشرعت هذه الدول في تحقيق التنمية. فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من أجل الحصول على الاستقلال في العمل على نقل دولها من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة تحقيق الوعود وتجسيد

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت مُحَمَّد، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص69-70.

الشعارات التي أطلقتها هذه الصفوة، وقد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لرأس المال أو المواد الخام أو وجود الوفرة السكانية لديها أو المساحات الشاسعة...[1] إن طريق التنمية تمر عبر معبر ومسارات الغرب وان على الساعين للحاق بركب التنمية أن يسيروا في نفس الخط التطوري الذي سارت عليه الدول الغربية. وهكذا فإن تحديث المجتمعات المختلفة وبالتالي الخروج من هذا المأزق لا بد وأن يعتمد على قضية الثقافات التقليدية عن طريق تبني قيم التحديث بإعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية و أن التنمية يمكن تحقيقها من انتقال العناصر الثقافية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عبر اكتساب خصائص الغرب.[2] يرى سملر أن التحديث هو نتيجة التمايز في البناء الاجتماعي، والذي يبرز في قطاعات اجتماعية هامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، وأن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة، ولكنها في علاقات اعتمادية متبادلة، ونتيجة لهذا التغير سوف يصبح المجتمع مثل المجتمع الغربي في تكوينه وتركيبه وثقافته.[3]

نظرية التبعية:

ظهرت نظرية التبعية كمدرسة فكرية جديدة لها مدخل جديد في دراسة التنمية والتخلف، حيث قدمت أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف في الدول النامية. وتم تقديمها بواسطة علماء وباحثين

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت مُحَمَّد، التنمية المستدامة، مرجع نفسه، ص72-73.

[2] عدنان حسين عطية سالم، رسالة ماجيستير(الفكر العربي التنموي في ظل العولمة) بير زين، فلسطين 2010، ص35..

[3] كمال زموري، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر2019، ص178.

من الدول الاشتراكية والدول النامية، وذلك عكس نظرية التحديث والتي قدمها علماء وباحثون من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

وتري نظرية التبعية بأن استمرار اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة يؤدي إلى استمرار نمط التبعية. كذلك فإن حرص الدول المتقدمة على اختراق الدول النامية وإفشالها يساهم في استمرار نمط التبعية لصالح الدول المتقدمة...

إن نظرية التبعية ترفض مفاهيم نظرية التحديث، وتفسر تخلف الدول النامية بالتأثير السلبي للرأسمالية الغربية الدولية على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية.

وتري نظرية التبعية أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الأقل نمواً والدول الأكثر نمواً تؤثر بالسلب على مسيرة التنمية في الدول الاقل نموا. وفي ضوء عدم وجود بدائل للخلاص من هذه العلاقات غير المتكافئة، فإن ثورة الشعب على هذا الظلم هي الطريق الوحيد المطروح لمواجهة هذا التخلف وللفكاك من الاستغلال الغربي والأمريكي. كما أن التبعية ليست فقط عملية اقتصادية لكنها أيضا اجتماعية وثقافية وتعليمية وسياسية...[1]

نظرية مراحل النمو:

نتج عن حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي في منتصف الخمسينات تحول اهتمام الدول الغربية لحماية مصالحها وقبل أي شيء آخر بنمو دول العالم الثالث، وبدأ اهتمام مراكز

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت مُحَمَّد، التنمية المستدامة،مرجع سابق، ص73-74.

البحوث وعلماء الاقتصاد بقضايا التخلف و التنمية. كانت نظرية البروفيسور والمؤرخ الاقتصادي" والت وينمان روستو" W.W.Rostow" من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات ومع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي": البيان غير الشيوعي 1930 " تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المتخلفة تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها. قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، في التالي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي the tradition al society

2- مرحلة التهيؤ للإقلاع the perequistes for take-off

3- مرحلة الاقلاع the take-off period

4- مرحلة النضوج move towards Maturity

5- مرحلة الاستهلاك الوفير high mass consumption [1]

1- مرحلة المجتمع التقليدي: وهي المرحلة التي تعيشها المجتمعات البدائية وتمتاز بانخفاض في الدخل وتخلف في الإنتاج ونشاط اقتصادي زراعي وسيادة للقيم التقليدية وروح اللامبالاة.

2- مرحلة التهيؤ للإقلاع: وتبدأ عندما تتوافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللي تهيئ المجتمع للانطلاق مثل انتشار التعليم وظهور روح التجديد والسعي نحو مراكمة رأس المال.

[1] مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية-من منظور(اقتصادي-بيئي-إعلامي)، ط أولى، 2017، ص73-74.

3- مرحلة الاقلاع: وأهم ما يميز هذه المرحلة التي هي أساس التقدم هي تغلب قوى التقدم والتحديث على المعوقات سواء كانت مجتمعية أو مؤسساتية وعادات متخلفة ومن أهم شروطها زيادة معدلات الاستثمار وتطوير قطاع الصناعة وترافق ذلك مع وجود قوى سياسية وأحزاب تدفع هذا التقدم للأمام وتعمل للحد من زيادة السكان التي هي أحد أهم المعوقات.

4- مرحلة النضج: حيث تطرد عمليات النمو وتنتشر التكنولوجيا على نطاق واسع يرتبط ذلك بتغيير سمات العمل التي تميل إلى كونها متخصصة وماهرة وينتقل السكان للعيش في المدن وتدار المشاريع من خلال المديرين وليس الملاك وتظهر الرغبات بتجاوز المرحلة الصناعية للأمام.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: حيث تتوجه فيها قدرات الأفراد والجماعات إلى الرفاهية الاجتماعية التي بدورها تزيد عملية الإنتاج ويزداد تركز القوى العاملة في المدن وتتضخم الفئات العاملة في مجال الخدمات وتنتشر السلع المعمرة والمركبات.

ورغم الانتشار الواسع لهذه النظرية إلا أن هناك العديد من الثغرات الجدية والخطيرة تضعف من قدرتها على التحول إلى نظرية تنمية فاعلة.[1]

نظرية أقطاب النمو:

صاحب هذه النظرية الاقتصادي "فرانسوا بيرو F.perrox" والذي يرى أن النمو يكون أولا في مراكز أو أقطاب للنمو، لكن يفرق في هذا المجال بين أقطاب النمو وأقطاب التنمية فأقطاب النمو

[1] عدنان حسين عطية سالم، الفكر العربي التنموي في ظل العولمة، مرجع سابق، ص36-37.

تكون في المجتمعات المتقدمة كوحدات اقتصادية مجمعة وقوية، وأن ظروف إنشائها الاقتصادي و الاجتماعية وثقافية موجودة، أما أقطاب التنمية فتكون في البلدان النامية إذ يمكن من خلالها تحقيق التنمية.لكن قد ينتج عن هذه العملية خللا اقتصاديا واجتماعيا إذا ما تم التركيز بشكل كبير على منطقة دون أخرى ويؤثر في النهاية على التنمية الوطنية حيث تهاجر الكفاءات العمالية إلى المنطقة الجديدة وتتمركز الاستثمارات بها.

لقد نجحت هذه النظرية في الدول الرأسمالية وساهمت في تحقيق صناعة قوية ومتكاملة، بينما فشلت فشلا ذريعا في الدول النامية حيث اصطدمت بالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لهذه البلدان وأنها تصنع تمييزا جهويا داخل مناطق الوطن.[1]

نظرية النمو المتوازن:(النظرية الجديدة للنمو)

اعتبر صاحب النظرية "نيركسو، Nurkse" أن مشكلة الحلقة المفرغة للفقر ناتجة عن ضعف الدخل مما يؤدي إلى ضيق السوق وأن كسر هذه الحلقة يتحقق من خلال الاستثمارات الضخمة في الصناعات الاستهلاكية وتطوير كل القطاعات في وقت واحد وتحقيق التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة، وتوجيه الاستثمارات نحو السوق المحلية. هذه النظرية تتأسس على تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية فيما بينها وبين الصناعات الرأسمالية، والتوازن بين العرض والطلب

[1] معمري بن عيسى، التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة أبحاث،العدد05، 2018، الاغواط، ص60.

وبين السوق المحلية والخارجية. حيث أن بزيادة الإنتاج يزداد الاستيراد والتصدير وتتوسع فرص العمل .[1]

يرى أنصار هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي. هذا ويشيرون إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير،إضافة إلى توافر البنى التحتية للاقتصاد الوطني. كما ويركز اقتصاديو هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية.

ولعل أهم ما انتقدت به هذه النظرية عدم إعطائها اهتمام كاف للمشكلات الأساسية والمتمثلة في تخلف البنى التحتية والمؤسساتية.[2]

المطلب الثالث: التنمية المستدامة وأبعادها

تزايدت اهتمامات الدول كافة بالتنمية البيئية في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث سعت إلى استحداث الأطر المؤسسية لتحقيق التكامل بين متطلبات حماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة. غير أن الأوضاع البيئية تتأثر بشكل مباشر بعدة عوامل،بعضها يعود للأوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية و الاقتصادية والاجتماعية، وبعضها الآخر للسياسات المتبعة في العديد من الدول.

[1] معمري بن عيسى، التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مرجع نفسه، ص59.

[2] مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية-من منظور(اقتصادي-بيئي-إعلامي)، مرجع سابق، ص92.

التعريف والتطور التاريخي للتنمية المستدامة:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني والتي تهدف إلى المحافظة على البيئة التي نعيش فيها لذا كان هدفها الرئيسي هو إجراء تغيرات في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على العناصر البيئية.

الجذور التاريخية للتنمية المستدامة:

لم يظهر مفهوم التنمية المستدامة من العدم، وليس وليد الأمس بل ظهر نتيجة لمجهودات كثيرة من الناشطين في المجال السياسي، وحقوق الإنسان. مفهوم التنمية المستدامة يقوم على مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة لتحقيق التوازن بين تفاعل المنظومات البيئية الثلاثة(الحيوية-والمصنعة-والاجتماعية) والمحافظة على سلامة هذه النظم البيئية.[1]

لذا سنتطرق للجذور التاريخية للتنمية المستدامة من العلماء الاقتصاديين:

من جهة العلماء الاقتصاديين:

إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تظهر أن الاقتصاديون الأوائل(الكلاسيك) في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 أول من نبهوا إلى خطورة مشكلة ندرة الموارد الطبيعية وما يمكن أن تؤدي إليه من ظاهرة نقص الانتاجية، وهي ظاهرة توضح أن الإنتاج الإضافي لأحد عوامل الإنتاج المتغير مع

[1] مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية-من منظور(اقتصادي-بيئي-إعلامي)، مرجع سابق، ص 167-168.

كمية ثابتة من المدخلات الإنتاجية الأخرى وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة الإضافية.[1]

وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد:

1950: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

1968: إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.

1972: انعقاد مؤتمر ستوكهورم وكان ذلك بحضور 112 دولة عربية، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.

[1] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى 2017م-1434هـ، عمان-الأردن، ص45.

1979: الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس (Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".

1980: الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IVCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.

1987: في هذه المنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك "Common future our"تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية Harlem Brundtland أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية. وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يبتم بالتوازن البيئي.

1989: إتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة.[1]

1992: تسمى الإتفاقية الإطارية لتغيير المناخ cccc، اعتمد تحضيرها على التقرير الأول لخبراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ لسنة 1990، أعدت الإتفاقية في جوان 1992 من طرف 186 دولة، هدفها الرئيسي تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في مستوى يجنب أي خطر على النظام المناخي.

[1] سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018-2019، ص12-13.

1997: بروتوكول كيوتو- اليابان وقع من طرف 159 دولة هو أول إتفاق عالمي واضح بالحد من انبعاث الغازات الدفيئة والحفاظ على الغلاف الجوي. يجبر الدول الموقعة عليه وعلى الاتفاقيات الملحقة به على خفض استخدام الوقود الفحمي و خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

2002: انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة -جوهانسبورغ: مهدت الطريق لاتخاذ إجراءات عملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي تمخضت عن مؤتمري "ستوكهولم" و"ريو" للتصدي للمشاكل البيئية مثل:

- تقليص نسبة أولئك الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول 2015.

- إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بحلول 2020 بواسطة سبل لا تعود بالضرر على صحة البشر و البيئة.

- التحول نحو الطاقة البديلة بإدراج محور حول تعهدات كمية من الدول لنسب استعمال الطاقات المتجددة من إجمالي الطاقة المستخدمة في مختلف الصناعات الاستهلاكية.

2007: مؤتمر بالي-إندونيسيا 3-14 ديسمبر 2007: ناقش قضية تغير المناخ وأصدر تقريرا متشائما عن البيئة، تمحورت نقاشاته حول زيادة حرارة الأرض ، وضرورة الإنصات إلى "صوت" من لا صوت لهم على الصعيد السياسي: فقراء العالم الثالث وأجيال الغد"، أكد المؤتمر على:

- الالتزامات المستقبلية لدول المرفق الأول لفترة ما بعد 2012.

- ضرورة إصدار تقارير الإبلاغ الوطنية من قبل الدول النامية.

- موضوع نقل التكنولوجيا و الأبحاث المتعلقة بالرصد والمراقبة.[1]

إضافة إلى هذه التواريخ، فقد انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009 قمة كوبنهاغن والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى إتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفاعلية، ويكون الاتفاق الجديد بديلا أقوى من بروتوكول كيوتو الذي ستنتهي مرحلته الأولى في 2012 ويتعلق بوضع الغازات المسببة للاحتباس الحراري كانت قد تمت مناقشته عام 1997 ودخل حيز التنفيذ في شهر فيفري 2005، إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة مخيبة للآمال.

رأينا من خلال هذا التسلسل التاريخي كيف أن مفهوم التنمية المستدامة قد أخذ وقتا طويلا جدا حتى تبلور، وذلك بعد سلسلة مفاوضات دولية في شكل مؤتمرات متعددة الأطراف معنية بالبيئة،كان من الصعب في كل مرة الوصول إلى إتفاق ملزم للأطرف إتجاه حماية البيئة و مواردها.[2]

[1] مفيدة بن لعبيدي، الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية سنة 2015-2016، جامعة باتنة، ص34-35.

[2] العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011، ص20-21.

تعريف التنمية المستدامة:

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظين، هما: التنمية و المستدامة.

التنمية في اللغة مصدر من الفعل نمى.(يقال: أنميت الشيء و نميته: جعلته ناميا)

أما كلمة(المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء،أي: طلب دوامه.

ومن الناحية الإصلاحية يراد بالتنمية زيادة الموارد والقدرات الانتاجية.

وهذا المصطلح برغم حداثته يستعمل للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية...[1]

التنمية المستدامة هي فكرة أن المجتمعات البشرية يجب أن تعيش وتفي باحتياجاتها دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. تم تطوير التعريف الرسمي للتنمية المستدامة لأول مرة في تقرير برونتلاند في عام 1987. على وجه التحديد، وهي وسيلة لتنظيم المجتمع بحيث يمكن أن يوجد على المدى الطويل. وهذا يعني مراعاة الضرورات الحالية و المستقبلية، مثل الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية.[2]

ونلاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة يركز على مايلي:

[1] صائب الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص28-29.

[2]https://youmatter.word/en/de/definition.

– حق الشعوب في استغلال الموارد البيئية من أجل الوصول إلى التنمية والرقي، وذلك بالحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد و الثروات البيئية.

– واجب الشعوب في حماية البيئة، والحفاظ عليها من الاستنزاف و الاستهلاك غير الرشيد لثرواتها.

– اعتبار التنمية المستدامة عملية متكاملة بين البيئة و الاقتصاد، ويتحقق هذا التكامل عن طريق جهود الأفراد في تلني مفهوم التنمية المستدامة.

– اتخاذ التوازن البيئي كقاعدة عند القيام بأي نشاط إنساني، من أجل عدم الإخلال بالأنظمة البيئية.

ومنه يمكن القول بأن التمية المستدامة هي مجموعة من الخطوات التي تسمح بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وذلك بالحفاظ على البيئة و الاستعمال الأمثل لمواردها من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها.[1]

أبعاد التنمية المستدامة:

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد متكاملة، ومترابطة فيما بينها وهي متمثلة في البعد البيئي، البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك

[1] مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية الايكولوجية، دار رسلان،دمشق، 2014، ص76.

توازن وتفاعل متبادلة بيه هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة ويمكن إيجازها فيما يلي:

البعد الاقتصادي: Economic dimensions

ويتضمن البعد الاقتصادية الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادية على المحيط الذي يعمل ويستهلك منتجاته به لكامل دورة حياة المنتج. غالباً ما يتم تقييم التقدم الاقتصادية من حيث الرعاية الاجتماعية وتسعى العديد من السياسات الاقتصادية عادة لتعزيز الدخل، والبحث عن إنتاج أكثر كفاءة، واستهلاك السلع والخدمات واستقرار الأسعار وتحقيق مستوى معين من التوظيف، فالكفاءة الاقتصادية تساعد على تحقيق أقصى قدر من الدخل الذي يشجع الإجراءات التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي لفرد واحد على الاقتصادية دون تفاقم الوضع لأيّ شخص آخر.

ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية:

- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة.

تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة.

- وضع موارد مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.

- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجهلها أكثر استدامة.

- الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا التي تأخذ في عين التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع.

- المساواة في توزيع الموارد ويتمثل في جعل فرص الحصول عليها فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية.

- التجارة العادلة دوليا: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.[1]

البعد البيئي:

تعتبر البيئة من الشروط لأساسية و الضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط الطبيعي و الحيوي ونقله سليما للأجيال القادمة. ويمكن تجميع أهم الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في النقاط التالية:

- المحافظة على الجو وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل و الصناعة و الرفع من قاعدة استخدام الطاقة إلى جانب الاعتماد على الطاقات المتجددة.

- حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية مع التوسع في الإنتاج.

- الحد من انبعاثات الغازات وهذا عبر الحد بضرورة كبيرة من استخدام المحروقات والبحث عن مصادر أخرى للطاقة.

[1] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص76.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.[1]

البعد الاجتماعي:

- يشير إلى السعي من أجل استقرار النمو السكاني.

- رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في المناطق الريفية.

- الانصاف بين الأفراد و الأمم و الأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال و الجنوب عن طريق التعاون الدولي.[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية، مرجع سابق، ص176-177.

[2] مفيدة بن لعبيدي، الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص38.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل نقول أن التنمية المستدامة كمفهوم تعددت فيه التعاريف ووجهات النظر، إلا أنه لا يخرج عن إطار التنمية الشاملة التي تسعى لتحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في إطار حماية البيئة وبما يضمن حقوق مختلف الأجيال من الموارد، ولتحقيق هذا التكامل وجب تدخل مجمعة من الفواعل الرسمية خاصة على الصعيد المحلي الذي يعد الاقرب إلى المواطن.

وقد تطرقنا في هذا الفصل لمفهوم مختلف الفواعل المحلية سواء الجماعات المحلية، القطاع الخاص وكذا المجتمع المدني.

الفصل الثاني

واقع التنمية المستدامة في الجزائر و دور الفواعل المحلية في تحقيقها

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها عليه الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد رام هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والاستراتيجيات الواسعة وفي إطار مشاركتها الدولية وقعت وصادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الاقليمية والدولية الخاصة بمحاربة التلوث والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

بعد تطرقنا في الفصل الأول الفواعل المحلية والجانب النظري للتنمية المستدامة سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

وقد قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل لتجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادية كاستراتيجية جديدة.

المبحث الثالث: تطور سياسة التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر.

المبحث الرابع: الهيئات المحلية المختصة المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل لتجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

يتضمن هذا المبحث مجمل ما يحمله البرنامج العام للتنمية المستدامة من الإمكانات الطبيعية و البشرية للجزائر بالإضافة إلى آفاق التنمية المستدامة والعوامل المساعدة على تحقيقها.

المطلب الأول: الإمكانات الطبيعية و البشرية للجزائر

تتربع الجزائر على مساحة شاسعة جدا الأمر الذي يعتبر سلاحا ذو حدين فمن جهة تعتبر ثروة متعاظمة وسندا وجيها للاقتصاد من خلال المتاحات التي توفرها الموارد التي تحويها، ومن جهة ثانية تمثل تحديا كبيرا في كيفية استغلالها واستثمارها وقبل ذلك كله كيفية التحكم والسيطرة عليها بطريقة عقلانية ورشيدة تتحقق فيها الكفاية والعدالة دون إلحاق الضرر بها، بغية تحقيق التنمية المنشودة. ولاستعراض ذلك نحاول خلال هذا المطلب نمسح جزء من جغرافية الجزائر من خلال تقديم لمحة عن الأراضي كمتاحات والأنظمة البيئية والهياكل المكونة ثم نحاول إلقاء نظرة عن قدرة واستعداد الاقليم والمناخ وانتشار السكان في الجزائر بشكل عام.[1]

1- لمحة عن الأراضي والانظمة البيئية في الجزائر:

التوزيع العام للأراضي في الجزائر: تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية للبلاد حوالي 42,4 مليون هكتار أي ما يعادل 19% من مساحة التراب الوطني وتتضمن المناطق الرعوية والمراعي، الأراضي غير المنتجة للمستثمرات الفلاحية التي تدخل ضمنها الإصطبلات،الأودية الضيقة، المسالك

[1] تركي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص133.

و القنوات وغيرها، المساحات الفلاحية المستغلة وهي التي يتم زرعها واستغلالها للمنتجات الفلاحية.

الأنظمة الجبلية والغابية:

الأنظمة الجبلية في الجزائر تنقسم إلى ثلاثة مجموعات:

الأطلس التلي في الشمال،الأطلس الصحراوي في الجنوب، الهقار والطاسيلي في أقصى الجنوب،يغطي كل من الأطلس التلي و الصحراوي مساحة تقدر بـ 7,765.00 هكتار وكل سلسلة جبلية تمتاز عن الأخرى بخصوصيات من حيث الطابع الإيكولوجي و المناخ وموارد المياه والموارد المنجمية هذا من جهة أما الأنظمة الغابية فترتبط الغابات الجزائرية مباشرة بالمناخ المتوسطي الذي يميز مجمل شمال الجزائر وجزءا كبيرا من الصحراء وتتباين هذه الغابات من حيث توزيعها غير المتساوي وفقا لتوزيع مناخ الغلاف الجوي للأرض والمحافظة عليها تسمح باستغلال ثرواتها لأغراض عدة كالحطب ومشتقاته والفلين والأعشاب الطبية وغيرها كما تلعب دورا هاما في المحافظة على الأراضي وتقليص انجراف التربة...الخ.

2- لمحة عن الاقليم والمناخ و السكان في الجزائر:

مناخ جاف وشبه جاف بالرغم من الواجهة الساحلية المتوسطية بطول 1200كم إلا ان الجزائر تعاني من نقص تساقط الأمطار وضيق المنطقة الشمالية حيث تنقسم الجزائر إلى ثلاثة مناطق:

– المنطقة التلية تمثل 4% فقط من المساحة الإجمالية للبلاد تتكون من جهة من فضاء ساحلي بعرض 80إلى 90 كلم بطول 1200 كلم ، أما الجهة الاخرى فتشمل مختلف الأحواض والسهول الفلاحية يتكون الشريط الساحلي من السهول والهضاب بالإضافة إلى سلسلة الأطلس التلي التي تتميز جبالها بالتماسك وغطاء نباتي كثيف ومناخها ذو الطابع المتوسطي يتخللها أحيانا المناخ القاري، تتوفر هذه المنطقة على احسن الاراضي الفلاحية بفضل الظروف المناخية بها.

–الهضاب العليا: تمثل حوالي 87% من المساحة الإجمالية للبلاد تمتاز هذه المنطقة بشدة تغير درجة الحرارة بين الصباح والليل ومناخها الجاف وندرة الموارد الطبيعية من حيث الغطاء النباتي والتضاريس التلية إضافة إلى العوامل المناخية القاسية التي تؤثر بشكل مباشر على تواجد السكان أو إقامة المشاريع فيها.

3– لمحة عن تهيئة الاقليم وانتشار السكان في الجزائر:

–يتمركز السكان في الجزائر في المنطقة الساحلية بحوالي ثلثي عدد السكان الإجمالي بالرغم من انها لا تمثل إلا 4% من التراب الوطني مقابل 9% للهضاب العليا التي لا تظم إلا حوالي الربع من نفس إجمالي السكان و 87% من التراب الوطني بالنسبة للجنوب الذي لا يقطنه إلا 10% من الجزائريين.

– تمركز النشاطات والهياكل الاقتصادية: إن معظم النشاطات والهياكل الاقتصادية موجودة في المنطقة الساحلية، حيث تظم المنطقة التلية على أفضل القدرات الفلاحية بأغلب المساحات

المسقية وكذا ميزات طبيعية وخاصة المناخية وتتمركز فيها حوالي ثلثي عدد المركبات و المؤسسات الاقتصادية متمركزة في هذه المناطق خاصة منها الساحلية، أما فيما يتعلق بالموارد المائية، فبسبب الظروف المناخية يعود بـ 95% من مياه الينابيع الآتية من الأمطار للمنطقة التلية لوحدها مما أهلها لأن تحتوي على حصيلة معتبرة من السدود المنجزة أو قيد الإنجاز.[1]

- نمط المعيشة أو نموذج الاستهلاك:يعتبر كل من القدرة الشرائية والتعمير لأطول مدة في الحياة عاملان أساسيان في تحديد نمط معيشة المواطنين، ففي الجزائر تتميز بتنوع التقاليد الغذائية وحركة إنتقال السكان واستهلاك الموارد الطبيعية، وبالتالي تذبذب النمط المعيشي واختلاف نموذج الاستهلاك في الجزائر خاصة عند بداية إضمحال الطبقة المتوسطة عقب سقوط النظام الاشتراكي مما أدى إلى تشكل طبقتين الأولى غنية أم الطبقة الثانية الفقيرة تمثل الغالبية الساحقة تمتاز بمستوى معيشي بسيط وقدرة شرائية ضعيفة مما أدى إلى وجود تناقضات وفوارق اقتصادية واجتماعية وبين أفراد المجتمع الجزائري مما نتج عنه: انتشار الفقر والتخلف، تفشي ظاهرة العنف ولا أمن...الخ.[2]

المطلب الثاني: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الاقليم بتخصيص 365 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

[1] تركي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص135-136.

[2] تركي عبد الرؤوف، مرجع نفسه، ص138-139.

– مشروع حماية الساحل، مشروع حماية التنوع الجيولوجي، إنجاز مشروع خاص بالبيئة، وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الاقليم، مشاريع خاصة بتوفير المياه الشروب، عمليات تحسين المحيط الحضري، مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم إنجاز عمليات تخص البلاد في أهم المراكز الحضرية.[1]

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها:

– تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

– وضع جهاز مراقبة للهواء.

– إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

– تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان إتفاقية رام سار RAMSAR.

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها: غابات الأرز بخنشلة، غابات السنبلة بالجلفة، منطقة واد الطويل بتيارت، منطقة تبن هنان بتمنراست.[2]

[1] Httpd://www.siats.co.uk.date de consultation.10.06.2022.

[2] حنان بن بدري، اشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي، جامعة الشهيد لخظر الوادي، الجزائر، فيفري 2020، ص249.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يرتكز تحقيق التنمية المستدامة على إتباع مناهج فعالة في إدارة مجموعة من العوامل والتي أخفقت الدولة الجزائرية إلى حد ما في عقلنة استخدامها وتوجيهها وهذا ما يمكن الوقوف عنده من خلال عرض لمختلف العوامل الاقتصادية و الاجتماعية المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

1- العوامل الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

يتطلب تحقيق الاستدامة من الناحية الاقتصادية توافر مجموعة من العوامل وتضافر مجموعة من الجهود كون هذا البعد للتنمية المستدامة يعتبر المرآة العاكسة بدل لأبعاد الأخرى الاجتماعية و البيئية و تتمثل هذه العوامل فيمايلي:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية حيث يرجع تدهور الموارد الطبيعية في الجزائر إلى العديد من المشاكل البيئية التي تعاني منها بسبب سوء الاستغلال وغياب الوعي لدى المجتمع بأهمية الحفاظ على جملة الأصول الطبيعية التي تزخر بها البلاد، فتراجع عدد الأراضي التي تسمح بقيام نشاط فلاحي والمقدرة ب 12.5 مليون هكتار مرده إلى الانجراف المائي الذي تحدثه السيول بنسبة 83% خاصة في المناطق التلية، ضف إلى ذلك ظاهرة التصحر وقد ساهمت ظاهرة التملح هي الأخرى في زيادة تدهور الأراضي خاصة في السهول المسقية، تعاني الموارد المائية في الجزائر هي الأخرى من التبذير و الاستعمال غير العقلاني. بالإضافة إلى تدني محدودية هذا المورد الاستراتيجي

إذ أن 95% من الاقليم خاضع لمناخ جاف، حيث تعرف نسبة الاستعمال المنزلي للماء ارتفاع ملحوظ في حيث يبقى مجال السقي القطاع المستهلك الأول للمياه في الجزائر.[1]

وتشهد الموارد الطاقوية هي الأخرى نموا مستمرا في تزايد الطلب عليها ويلعب عامل التبذير في استهلاك هذه الموارد دورا كبيرا في قربى نضوبها بتأكيد العديد من الخبراء.

– تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد: يساهم الاستغلال غير الرشيد للموارد في تدهور حصة الاستهلاك الفردي للبعض من الموارد الاقتصادية الهامة نذكر منها :

– حصة الاستهلاك الفردي من المياه تعرف حصة الاستهلاك الفردي من المياه في الجزائر تراجعا معتبرا نظرا لعدة عوامل أهمها زيادة النمو الديمغرافي وموجة الجفاف التي تعرفها البلاد في السنوات الأخيرة.

حصص الاستهلاك الوطني للطاقة: يعرف استهلاك الطاقة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ الاستقلال والذي من الممكن أن يتضاعف خلال السنوات القادمة. ما يدعو إلى ضرورة ترشيد استهلاكها ودفع المستهلك النهائي للجوء إلى مصادر الطاقات النظيفة الصديقة للبيئة لتلبية احتياجاته من الطاقة.

– المساواة في توزيع الموارد: يرتبط تحقيق المساواة في توزيع الموارد بتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة وبين الريف و المدينة بشكل خاص بما

[1]Sid ali.boukrami,question énergéti ques et politique economique,le modele algerien,opu,algerie,2013,p27.

يضمن تقليل الهجرة الداخلية وتطوير المناطق الأقل نموا من خلال توجيه الموارد، إقامة المشاريع في المناطق المختلفة وزيادة الاهتمام بالريف وتوفير المستلزمات الضرورية لتطويره بما يدفع الأفراد إلى الاستقرار في مناطقهم ويقلل من حجم الهجرة الداخلية الأمر الذي أدى إلى زيادة تخلف الريف الجزائري والنشاط الاساسي فيه وهو الزراعة الذي انعكس في زيادة الاعتماد على الخارج في الحصول على المواد الغذائية.

2- العوامل الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

هناك جملة من العوامل التي تعد ضرورية لقيام تنمية مستدامة اجتماعيا يمكن توضيح بعضها فيمايلي:

- **أهمية توزيع السكان:** يرتكز ثلثي سكان الجزائر في المناطق التلية حيث يتوزعون في مساحة لا تتعدى 4% وهذا مقابل 9% للهضاب العليا التي لا تضم سوى ربع سكان البلاد بينما يتركز ما يقارب عشر سكان الوطن في المناطق الجنوبية التي تمثلها مساحة 87% من إجمالي مساحة الجزائر، هذا التوزيع الجغرافي المتباين أثر إلى حد كبير في استغلال الموارد الطبيعية وصعب من مهمة الدولة في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة.

- **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** تسعى الجزائر إلى تعزيز الاستغلال الأمثل لقدراتها البشرية خاصة الفئة الشبابية منها والتي تمثل ما يفوق 60% من إجمالي المجتمع الجزائري حسب إحصائيات 2012 ويمثل حاملو الشهادات العليا و شهادات التكوين المهني ما يفوق 70% من

إجمالي السكان، هذه النسب وعلى الرغم من أهميتها إلا أن الواقع يشير إلى ضعف التأهيل و التكوين لهذه القدرات البشرية بسبب سياسة الكم على حساب النوع التي تنتهجها الدولة في كل المجالات بما فيها التعليم العالي، ضف إلى ذلك الكفاءات المغيبة بسبب البيروقراطية والمحسوبية التي تعرفها جل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

– **تعزيز دور المرأة في المجتمع**: تفيد المؤشرات الإحصائية لينة 2013 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات أن المرأة تشكل حوالي نصف المجتمع الجزائري إلا أن معدل النشاط الاقتصادي لدى الإناث هو 16.6% لنسبة النساء المشتغلات من إجمالي النساء البالغات 15 سنة فما فوق،[1] وقد ساهمت الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في وضع استراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة، حيث تم اقتراح الإجراءات الأولية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وتمكنها من التمتع بحقوقها و حرياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية.

– **حرية الاختيار و التعبير عن الرأي**: تصنف الجزائر عالميا حسب العديد من المنظمات الحقوقية ضمن الدول التي تقل فيها ممارسة الحريات بصفة عامة لكن في واقع الأمر هناك حرية محفوظة إلى حد ما بالنسبة للأشخاص للتعبير عن رأيهم وتحديد خياراتهم وتوجهاتهم الفكرية دون التعرض إليهم بشكل من أشكال التضييق.

– **توفير الأمن والاستقرار**: تعرف الجزائر حاليا استقرارا أمنيا ملحوظا بسبب تراجع الأعمال التخريبية التي عاشتها خلال العشرية السوداء أين كانت تدرج الجزائر ضمن الدول الأكثر خطورة

[1] https://www.ons.dz.

عالميا والاقتصادية توفرا على الأمن و الاستقرار، وفي الوقت الراهن تواجه الجزائر تحديات هامة تهدد استقرارها بسبب الظروف الأمنية المتدهورة التي تعرفها دول الساحل الإفريقي خاصة مالي وليبيا التي تتقاسم معها الجزائر شريط حدودي معتبر.[1]

3- العوامل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام أكثر بالجانب البيئي والموارد البيئية لضمان استمرارها وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الموجودة فيه. ووفقا للمؤشرات فإن واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية سيء، وهذه الحالة ترجع إلى عدم دراية العمال والمسؤولين بالقوانين والتشريعات التي تنص على ذلك، وعليه فإن، نقص الوعي بأهمية تحمل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية، أدى إلى إتباع مناهج وأنماط إدارة غير حديثة، ونقص في عدد المؤسسات الملتزمة بالمواصفات والمعايير الدولية التي تنص على ضرورة تحمل المؤسسة لمسؤولياتها البيئية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه.

[1] بوسبعين تسعديت، مرجع سابق، ص158-159.

المبحث الثاني: سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كاستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة

إن الأوضاع التي سادت في الجزائر في مطلع القرن الواحد والعشرين، كان ينظر إليها من زاوية الجانب الاجتماعي الخطير، الذي مس مختلف شرائح المجتمع الجزائري، جراء تطبيق سياسات،وبرامج صندوق النقد الدولي. ومن زاوية أخرى محاولة التفتح على العالم الخارجي، ومسايرة الظروف الدولية الجديدة، من خلال التطبع إلى إبرام الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الانضمام المرتقب إلى منظمة العالمية للتجارة.

هذا التفتح الذي يتطلب عدة إصلاحات وتحديات من قبل الدولة، تجسد من خلال البرامج التي أعدتها الحكومة، من أجل إيجاد حلول تساعدها على تسيير شؤونها في أفضل الظروف، وذلك بالاستفادة من المراحل السابقة التي عرفت تعطيلات، وعراقيل كبيرة في التنمية.

لذلك وانطلاقا من الزاويتين المذكورتين أعلاه، نحاول إعطاء صورة عن البرامج، التي أعدتها الدولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للوطن.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في

ميدان الري، النقل و المنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.[1]

تضمن البرنامج مشاريعا ترمي إلى استدامة التنمية المحلية بتكلفة 113 مليار دج للتكفل بالانشغالات المحلية وتحسين للإطار المعيشي للمواطنين، من خلال التركيز على التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني، وكذا إنجاز البنى التحتية بما يشجع رجوع السكان لاسيما في المناطق التي مسها الإرهاب.[2]

فقد بدأت الحكومة في أفريل عام 2001، مخططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أطلق عليه إسم" برنامج الإنعاش الاقتصادي" مستخدمة في ذلك عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، وخلق وظائف، من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وهو برنامج إنفاق رأسمالي، لمبلغ إجمالي قدر بـ 525 مليون دينار جزائري ،(نحو 13% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000).ولقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي، و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، هذا البرنامج الذي بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها التي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري،النقل،والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة، والتنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية.

[1] Service du chef du gouverment, le plan de la ralance economique 2001-2004,les composantes du programme,p4.

[2] مفيدة بن لعبيدي، مرجع سابق، ص194.

فقد بادرت الدولة إلى اعتماد سياسات تشجيع، وتنويع النشاطات المنتجة في مختلف القطاعات،ورصدت لذلك اعتمادات مالية ضخمة، سواء في برنامج الإنعاش الاقتصادي، أو من خلال صندوق تشغيل الشباب، وغير ذلك.[1]

وقد تم تسطير مجموعة من الأهداف من خلال هذا البرنامج يمكن تلخيصها فيمايلي:

- إختتام العمليات التي هي في طور الانجاز

- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.

- مستوى نضج المشاريع.

- توفير الوسائل والقدرات لإنجاز المشاريع، ولا سيما منها الوطنية.

- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة للانطلاق فيها مباشرة.[2]

ويمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كمايلي:

1- الفلاحة: يتدرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

[1] محمد عدنان وديع، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، الأكادمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد الاول، ص478.

[2] بن قويدر جابر، التقسيم الاداري في الجزائر ودوره في التمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص157-158.

- تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة الموارد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف و التصحر.

- حماية الأحواض والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف.

- حماية النظام الرعوي وتحسين العرض من العلف.

- مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج.

2- الصيد والموارد المائية: لم يحض هذا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر، حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى:

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات.

- دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001.

- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت بـ 2.0 مليار دينار جزائري.

3- التنمية المحلية: لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، وقد تضمن البرنامج على الخصوص:

- إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات.

- إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

4- التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

5- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات ومن أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة فإنه تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري، والذي يتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا.

6- تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية بـ 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة.[1]

نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

سجل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظًا على مدى أربع سنوات متتالية حيث تعدى نسبة 5 % خلال سنتي 2004 و 2005 ، بالتزامن مع التحكم في التضخم. و تضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ انتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دينار، في حين شهدت المداخيل، و استهلاك العائلات زيادة معتبرة.

رافقت برنامج الإنعاش الاقتصادي آلاف الإنجازات لخدمة المواطنين، في مجالات الصحة،والمياه،والتنمية الريفية، و شتى المجالات حيث:

- تم إنجاز ما يقارب 700 مدرسة أساسية، و 300 ثانوية، و مضاعفة القدرة الاستقبالية للجامعات.

- بناء وإصلاح ما يقارب 14000 كلم من الطرقات

[1] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، برج بوعريريج، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص303.

- بناء 800000 سكن، و أخيرا تم وصل نحو 470000 منزل بشبكة التزويد بالغاز و إدخال الكهرباء إلى قرابة 000 240 منزل في المناطق الريفية.

- انتقل معدل البطالة من نسبة تقارب 30% إلى ما يعادل 17% البطالة، بفضل كل ما تم فتحه من ورشات، و إنعاش الاستثمار و سياسة تشجيع خلق مناصب الشغل.

مجمل هذه الإنجازات استدعى، خلال السنوات الست الأخيرة، رصد أكثر من 3000 مليار دينار، أي ما يعادل 38 مليار دولار أنفقتها الدولة على الاستثمار. يضاف إلى هذا ما يقارب 1900 مليار دينار، أي حوالي25 مليار دولار من الاستثمارات التي قام بها، خلال نفس الفترة المستثمرون الخواص من الجزائريين، و الأجانب.

وجهت الانتقادات من طرف البعض لمجهود الإنعاش الاقتصادي، لأنّه شهد تأخرا كبيرا في حين أن الجزائر، قد دخلت في سباق مع الزمن، لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الداخلي،والمحيط الدولي، كما أنه إذا كانت البطالة قد سجلت تراجعا، فذلك لا ينبغي تجاهل أن في الجزائر يوجد اليوم أكثر من مليون ونصف مليون بطال، أكثر من 73% منهم شباب تقل أعمارهم عن 30 سنة .[1]

[1] بن قويدر جابر، مرجع سابق، ص159.

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو: 2005-2009.

فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائر في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي و هو برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي،يكون في مستوى التحديات التي كان لا بد للجزائر من رفعها ، في حدود الإمكانيات المتوفرة .

إن هذا البرنامج كلف مبلغا إجماليا بحوالي 4200 مليار دينار، من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من 2005 م، إلى غاية سنة 2009. و أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن، و قطاع النقل، و إمداد الأرياف بالكهرباء، و الغاز، و تطوير الزراعة،ودعمها، و تحلية مياه البحر، و التطوير المتوازن للمناطق.[1]

و في ظل استمرارية المسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي.

[1] مرجع نفسه، ص159.

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، بعيدا عن كل سلوك دغمائي و مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة.[1]

المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي:

أتى البرنامج التكميلي بعدة مشاريع مدعومة بأغلفة مالية من قبل الدولة، حيث تطلّب إنشاء هذه المشاريع، المرور عبر خطوات يمكن حصرها في المحاور الكبرى التالية :

أولا: أكثر من 1900 مليار دينار رصد لتحسين ظروف معيشة المواطنين، و سيتم فيه على الخصوص:

– بناء مليون مسكن بغلاف |مالي يقدر بحوالي 555 مليار دينار جزائري.

– تنمية منشآت التربية الوطنية، و التكوين المهني، و التعليم العالي، بمبلغ يقدر بحوالي 400 مليار دينار جزائري.

– تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بقدر 85 مليار دينار جزائري .

– توصيل الغاز، و الكهرباء إلى أكثر من مليون بيت بمبلغ يقدر ب: 65 مليار دينار جزائري.

[1] زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، ص189.

- تزويد الأهالي بالماء الشروب، و هذا خارج عن كبريات المنشآت الأساسية، بمبلغ يقدر بـ:127 مليار دينار.

- ترقية التشغيل، و التضامن الوطني بمبلغ يقدر بـــ: 95 مليار دينار، والتي تغطي بناء 1500 محل لفائدة البطالين، عبر سائر بلديات الوطن.

- تمويل برامج البلدية للتنمية، بمبلغ قدره: 200 مليار دينار.

جاء حسب رئيس الجمهورية الجزائرية، في 17 أفريل 2005، أنّ هذا البرنامج موجه لتحسين التوازن الاقليمي، و تنمية مناطق الجنوب، و الهضاب العلياء بمبلغ 250 مليار دينار. و سوف يتم مستقبلا إقرار برنامج إضافي لدعم تنمية المناطق الجبلية استجابة لانشغالات مواطني الأرياف.

ثانيا: تم رصد قرابة 1700 مليار دينار لتنمية المنشآت القاعدية عبر البلاد، و هي كالآتي:

- 700 مليار دينار لقطاع النقل. قصد استكمال كبريات المشاريع الجاري إنجازها و مباشرة مشاريع جديدة، منها تحديث شبكة السكة الحديدية.

- 600 مليار دينار لقطاع الأشغال العمومية، لاستكمال المشاريع الجارية منها "الطريق السيّار شرق/غرب"، و لمباشرة مشاريع جديدة.

- قرابة 400 مليار دينار لكبريات مشاريع الري من سدود، و محولات للمياه.

ثالثا: رصد قرابة 350 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد :

من بين القطاعات التي سيشملها هذا البرنامج، ستستفيد الفلاحة والتنمية الريفية، من 300 مليار دينار، على قدر العناية الخاصة التي أولاها البرنامج لسكان الأرياف، و لإسهام النشاط الفلاحي في خلق الثروة الوطنية .

رابعا: رصد أكثر من 200 مليار دينار لتحديث الخدمة العمومية، موزعة على الخصوص بين العدالة، بمبلغ يقدر ب: 34 مليار دينار، و مصالح المالية بمبلغ يقدر بـ: 64 مليار دينار، و الجماعات المحلية، و الأمن الوطني بمبلغ يقدر بـ: 65 مليار دينار.

خامسا: أطلقت الجزائر خلال هذه الخماسية، برنامجاً هاما لتنمية قدراتها من حيث التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، رصدت له الدولة مبلغ 50 مليار دينار. و يرافق هذا البرنامج غير المسبوق تنشيط النمو، و تحديث الخدمة العمومية، و كذا تعزيز المنشآت القاعدية، و يضاعف دعم تنمية البلد بالمعرفة و التكنولوجيا.[1]

أهمية وأهداف البرنامج:

يتم تمويل مجمل هذا البرنامج من الموارد الوطنية المتوفرة. و إن هذا الخيار من شأنه أن يجنب الدولة الآجال الطويلة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية، كما سيسمح بتفادي إثقال المديونية الخارجية للبلاد، خاصة و أن الحكومة عملت على تخفيض هذه المديونية، إلى حوالي 10ملايير دولار في نهاية سنة 2009.

[1] بن قويدر جابر، مرجع سابق، ص160-162.

تنوي الجزائر كغيرها من البلدان السيادية، عدم اللجوء إلى القروض الخارجية، إلا في حالة القروض الإمتيازية على مدى جدّ طويل، و بشروط مفيدة للغاية، لتفادي الضغوطات، و الفوائد البنكية الكبيرة، التي تجعل من الدول المدينة توقف مشاريعها التنموية، بسبب مشكل السيولة.

و يلاحظ على هذا البرنامج النقاط التالية:

- يرافق هذا البرنامج التنموي العمومي، إسهام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي الأمر الذي سيمكن من ربح رهانين، و يتعلق الأمر بإنشاء مليوني منصب شغل، و 100000 مؤسسة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2013.

- إن هذا البرنامج يوفر حجما هائلا من الفرص، و العمل للمؤسسات الوطنية، التي عليها أن تسعى إلى الاستفادة منه، عن طريق بذل الجهود الضرورية لعصرنتها، لكي تستعد إلى منافسة الأجانب.

- يأتي هذا البرنامج لمرافقة عروض الدولة المتعلقة بالخوصصة و الشراكة، لما يزيد عن 1000 مؤسسة بأحجام مختلفة، و في كافة القطاعات، ما عدا بعض المؤسسات الاستراتيجية. كما يرافق البرنامج تحديث تسيير الهياكل القاعدية، من خلال الامتيازات، و عقود التسيير.

- الإنجازات المسجلة في البرنامج الوطني لدعم النمو الاقتصادي، تتجاوز قدرات المؤسسات الوطنية، و ستكون الصفقات مفتوحة على المنافسة التي تفسح المجال حتى للمؤسسات الأجنبية،وهو أمر سيشجع تلك المؤسسات التي تقبل على مرافقة ما تعرضه من خدمات

باستثمارات في الجزائر، في إطار برامج تحويل المديونية الخارجية المبرمة، أو المتوقع إبرامها مع البلدان الصديقة.

- يهدف البرنامج الخماسي لدعم النمو إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين، و إنقاص أكبر لمعدلات البطالة.[1]

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014.

خصصت الدولة في إطاره غلافا ماليا قدره 895 مليار دج لقطاع الجماعات المحلية، بغرض إنجاز4 مقرات ولائية، 103 مقر دائرة و6 مراكز تكوين المستخدمين، كما ركز على إصلاحات كبرى لتوسيع اللامركزية والجباية المحلية، واستكمال عصرنة الإدارة المحلية وإعادة تجهيزها والذي شرع فيه منذ 2009 بمبلغ مليار دج، كما منحت الجماعات المحلية غلافا ماليا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية، وأكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية ما يسمح بحركية التنمية في مجموع الولايات بالموازاة مع رقمنة كافة الحالة المدنية.[2]

تم تطبيق البرنامج الخماسي بهدف دعم النمو الاقتصادي (برنامج دعم النمو الاقتصادي)، وتم تخصيصه لتطوير البنية التحتية للبلاد بهدف تحسين بيئة المؤسسة وظروف معيشة المواطنين.

[1] بن قويدر جابر، مرجع سابق، ص163.
[2] مفيدة بن لعبيدي، مرجع سابق، ص194.

ولقد ساهمت هذه البرامج في الحفاظ على معدل الاستثمار في مستوى عالي خاصة خلال الفترة 200-2001 أي بمعدل يقارب 25% من الناتج المحلي الخام مما سمح بتحقيق نمو إيجابي في معظم قطاعات النشاط.[1]

قد شمل هذا البرنامج على شقين هما:

– **استكمال المشاريع الكبرى الجارية**: فمن أجل إتمام إنجاز المشاريع الكبرى والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

– **إطلاق المشاريع الجديدة**: وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجول الموظفين وزيادة في عدد المتمدرسين في قطاعي التربية والتعليم العالي.

وعليه، فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

- تخصيص أكثر من 40 %من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز، إضافة إلى القطاعات الأخرى المتمثلة على الخصوص في قطاع

[1] عادل إنزان، مرجع سابق، ص373.

الشبيبة والرياضة والاتصال والتضامن الوطني وقطاع المجاهدين والتي تأتي كلها كامتداد للتحسين الاجتماعي والاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ العقدين السابقين.

- تخصيص أزيد من 30 %من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي:

- مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ وذلك بتخصيص أكثر من 3100 مليار دينار.

- تحديث ومد شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات وهذا بتخصيص أزيد من 2800 مليار دينار.

- تخصيص ما يعادل 500 مليار دينار لتهيئة الأقليم.

- تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل، وذلك بتخصيص ما يقارب 1800 مليار دينار.

- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة، وإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية وبناء السدود.

– تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال...إلخ.[1]

المطلب الرابع: برنامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2015–2016.

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015–2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

1– محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015–2019 :رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق 2019 .وتتمثل المحاور 17 الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي:

* **تحسين الحكامة و ترقية الديمقراطية التشاركية:** من خلال :

– ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.

– تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية.

– تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.

– تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

[1] الجودي صاطوري، مرجع سابق، ص305.

* **تطوير الاقتصاد الوطني**: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد و تطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

* **ترقية و تحسين الخدمة العمومية**: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق.

2 – متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015–2019 :من أجل تجسيد أهداف هذا 18 البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

* **تطوير النشاطات الفلاحية**: من خلال:

– الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة و غير المثمرة.

– توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار و خلق مستثمرات فالحية جديدة في الهضاب العليا و الجنوب.

– مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلية و منتجات تربية المائيات من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و رفع قدراتها.

* **عصرنة المنظومة المصرفية و المالية**: من خلال:

- تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.

- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك.

- تقليص آجال معالجة ملفات القرو والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات.

* **توسيع وعصرنة القطاع الصناعي**: من خلال:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته و تحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.

- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.

- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كيفيات التمويل.

- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري والفلاحة.

* **تسيير المنشآت القاعدية و توسيعها**: وذلك بـــ:

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.

- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبع الطرق و عصرنتها.

- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الاقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.[1]

[1] سالمي رشيد، واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس، الجزائر، 2018،ص16-17.

المبحث الثالث: تطور سياسة التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر

تعد الجزائر اليوم من الفاعلين الدوليين في مجال التنمية المستدامة، باعتبارها عضوا ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذا مشاركتها في الفعاليات والمؤتمرات والقمم المناخية العالمية وحتى على المستوى الداخلي بمجهوداتها التشريعية والمالية والمؤسساتية المكرسة لمفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت ضمن أولويات أجندتها السياسية. غير هذه المكانة التي وصلت لها التنمية في الجزائر إنما تعود إلى عدة إرهاصات وتأثيرات لظروف داخلية و دولية عبر فترات و مراحل زمنية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى التحديات و المعوقات.

المطلب الأول: تطور سياسة التنمية المستدامة في الجزائر

أولا: مرحلة الإرهاصات

تشكل هذه المرحلة بداية توجه الدولة الجزائرية نحو حماية بريئتها، غير أن هذا الاهتمام بالبيئة مجرد ردة فعل لإعادة إعمار ما خلفه المستعمر الفرنسي، أو قد تكون استجابة لنداءات دولية.

1- الاهتمام بالبعد البيئي بعد الاستقلال: توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى انتهاج السياسات العامة الكفيلة بحماية البيئة جراء ما خلفه المستعمر الفرنسي من خراب و دمار شامل ومن تحريق و تهديم البنى التحتية واستنزاف للموارد الطبيعية وتلويث البيئة بكل مكوناتها، ما استدعا من الجزائر ضرورة إدخال قضية حماية البيئة ضمن سياساتها العامة لإعادة التوازن الإيكولوجي ومحو كل الآثار الاستعمارية على البيئة، فتوجهت الجزائر في سياساتها إلى تهيئة البنى

التحتية من المراكز الصناعية و المنشآت الكبرى واصلاح السدود والمساحات الزراعية، غير أن هذه الاهتمامات لا تغدوا أن تكون سوى حتمية لتنمية البلاد خروجا من دائرة التخلف لاعتبارها سياسات تنموية أكثر من أنها سياسة بيئية كونها لم تعطي الاولوية للبيئة ضمن أهدافها.[1]

2- مشاركة الجزائر في ندوة استوكهولم: تشابهت مواقف الدول النامية التي عبرت عن تخوفها من المبادرة الداعية لإثارة القضايا البيئية كونها مجرد محاولة من دول الشمال للتنصل من مسؤولياتها إتجاه مساعدتها على إحداث التنمية،بدواعي توجيه مواردها في مشروعات البيئة لتحقيق لمصلحة الدول النامية و المتقدمة على حد السواء،[2] ولقد كانت الجزائر من بين الدول النامية المشاركة في المؤتمر، حيث أشار ممثلها عن ضرورة توجه الدول حديثة الاستقلال إلى الاهتمام بنموها الاقتصادي أولا، مشيرا إلى البعد التاريخي المتمثل في مخلفات المستعمر الفرنسي من تدهور بيئي ومختلف مظاهر التخلف التي تستدعي ضرورة ترجيح البناء و التشييد الاقتصادي، وأن دعوة الأطراف إلى الاهتمام بالمجال البيئي على حساب المجال الاقتصادي ما هو إلا بعد سياسي وحيلة إمبريالية لضرب اقتصاديات الدول الحديثة الاستقلال، وأكدت رفضها لهذا الطرح الغربي من خلال عقد قمة الجزائر في سبتمبر 1973 لدول عدم الانحياز، لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة(NIEO) وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلام العالمي.

[1] بومدين طامشة وآخرون، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،الطبعة الأولى، 2016، ص673-674.

[2] مصطفى كامل السيد، التنمية والبيئة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت، دار العربية للعلوم، ط1، 2006، ص374

غير أن مناهضة الجزائر لهذا الطرح البيئي في مؤتمر ايستوكهولم، لا يعبر عن إيلاء الجزائر اهتمامها بالعنصر البيئي بقدر ما يعبر عن مناهضة توجه سياسي معين، وهو ما ظهر في اهتمام الدولة بحماية البيئة من خلال ظهور بوادر تشريعية لإنشاء المجلس الوطني للبيئة سنة 1974 كهيئة استشارية تقد اقتراحات في مجال البيئة.[1]

ثانيا: مرحلة التأسيس التشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر

اتجهت الجزائر في هذه المرحلة إلى تبني المقاربة القانونية في رسم سياساتها البيئية، وذلك جراء تفاقم المشاكل البيئية في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة من جهة أخرى، ما استدعى منها التوجه إلى التأسيس القانوني لتحقيق التكامل بين متطلبات البيئة و التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يبارد المشرع بدمج البعد البيئي ضمن تشريعاته وذلك بإصدار قانون رقم 83-03 كأول قانون يعنى بالمسائل البيئية، هذا القانون الذي سطر المبادئ العامة لحماية البيئة، ليشكل نهضة قانونية مكرسة لحماية البيئة و الطبيعة من جميع مشاكل الاستهزاء، ويفتح بذلك مجال واسع للمزيز من القوانين و التنظيمات المعنية بحماية و تأطير الأنشطة المؤثرة على البيئة والانسان و أهمها قانون " تدابير حماية المحيط و البيئة" الذي عبر المشرع من خلاله على علاقة حماية البيئة بحماية صحة الإنسان، كما تلاه صدور القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987،والذي يكرس توجه الدولة نحو انتهاج سياسة التوزيع المحكم و الأمثل للأنشطة الاقتصادية و الموارد البيئية

[1] بومدين طامشة وآخرون، مرجع سابق، ص674.

و الطبيعية،[1] غير أن الاعتراف الدستوري بتوجه الدولة نحو بناء سياسة بيئية كان غائبا في ظل دستور 1989 والذي اكتفى بالنص على الحماية الصحية والتكفل بالوقاية من الأمراض الوبائية ومكافحتها، ثم صدرت مع بداية التسعينات القوانين العضوية لكل من الولاية والبلدية التي منحت للجماعات المحلية مهام واختصاصات في مجال الحفاظ على البيئة والفضاءات الطبيعية حيث نصت المادة 58 من قانون الولاية على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذا تهيئة الاقليم الولائي وحماية البيئة و ترقيتها و أضافت المادة 78 أنه ملزم كذلك بالسهر على أعمال الوقاية الصحية واتخاذ الإجراءات المشجعة لإنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة، كما أكدت المادة 66 من جهتها على ضرورة المبادرة بحماية الأراضي الفلاحية .

و فيما يخص قانون البلدية، فبالرجوع إلى نص المادة 107 منه نجد أنه نص على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأوبئة كإجراء هادف من جهته لحماية البيئة 3، ثم أصدرت الجزائر قانون جديد للتهيئة والتعمير رقم 29-90"والذي يؤطر المجال الحضري و يهدف إلى وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية.[2]

[1] ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية حالة الجزائر، مجلة جيل حقوق الإنسان، عدد2، جوان 2013، ص22.

[2] إيمان قلال، استراتيجيات الادارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العوم السياسية، جامعة وهران، 2018-2019، ص110-111.

لتعبر كل هذه القوانين والتشريعات عن توجه الجزائر في رسم سياستها البيئية أكثر من رسم سياسة التنمية المستدامة، مشكلة بذلك اللبنة الأولى لبناء قاعدة في الحفاظ على البيئة كانطلاقة للجزائر إتجاه التنمية المستدامة والتي تم تجسيدها ضمن المرحلة الموالية.[1]

ثالثا: مرحلة التخطيط الاستراتيجي:

أوضحت الجزائر من خلال مشاركتها في مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو سنة 1992. ومؤتمر جوهانسبورغ لسنة 2002 حول التنمية المستدامة، موقفها المتدرج في قبول السياسات البينية وذلك بالتوافق مع تبلور ووضوح السياسات البيئية بحيث كانت لهذه التطورات الدولية تأثيرها من جهة، ومن جهة أخرى فان حالة البيئة على المستوى الداخلي في الجزائر شكلت ضرورة حتمية لانتهاج سياسة التنمية المستدامة. وبالأخص تدهور موارد التربة، محدودية الموارد المائية وانخفاضها،التوسع الديمغرافي والحضري غير المنضبط، سوء التصنيع وما نتج عنه من تلوثات صناعية كانت السبب في مشاكل صحية خطيرة، التصحر وتدهور التنوع البيولوجي. إضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية، هذه الحالة التي تم رصدها بموجب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000 كانت بمثابة الانطلاقة لوضع خطة عمل وطنية للبيئة والتنمية المستدامة لسنة 2001 والتي شكلت نقطة الانبثاق العملي للتجسيد الفعلي لسياسة التنمية المستدامة من خلال التخطيط الاستراتيجي لمواردها البينية والاقتصادية ضمن خياراتها المجتمعية

[1] ساسي سفيان، مرجع سابق، ص375.

والتي تجسدت بانطلاق الحكومة الجزائرية في تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة لتشكل ثمرة النضوج الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة في الجزائر والتي تهدف إلى:

- إشراك جميع الوزارات والبيئات غير الممركزة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني الذي يكون له قوة الاقتراح.

- دمج الاستدامة البيئية ضمن استراتيجيتها من أجل تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر.

- رسم السياسات العامة الفعالة لتنظيم العوامل البيئية الخارجية للنمو وبالأخص المرتبطة بأنشطة القطاع الخاص.

وهذا من أجل تحقيق أهداف رئيسية متمثلة في تحسين الصحة ونوعية الحياة، الحفاظ على إنتاجية رأس المال الطبيعي، الحد من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية. و أخيرا المساهمة في حماية البيئة الاقليمية والعالمية.[1]

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة الإدارة الحكيمة للموارد. و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد:

[1] بوشيخي وهيبة، واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية فب الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2020-2021، ص49-50.

مشكل التصحر: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر. فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.[1]

– النمو الاقتصادي المستدام : إن وضعية الاقتصاد الجزائري حسب ما أسفرت عنها بعض مؤشرات الدراسة وبالرغم من التوجهات الايجابية للبعض منها إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بالقدرات التي لم تستغل بعد وبما يجب أن يتحقق من مستويات ومؤشرات تعكس حيوية واستدامة الاقتصاد الجزائري بالأخص ضعف النمو الاقتصادي وذلك نظرا لتذبذب مستوى النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، مع تطور العجز المالي لميزانية الدولة الجزائرية بما يفوق 03 مليار دج خلال السنوات الأخيرة، ارتفاع حجم البطالة، مع بقاء الجزائر تحت ضغط المديونية بالرغم من الانخفاض الكبير في مستوياتها، إضافة إلى عجز الميزان التجاري في السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض الصادرات مقارنة بمستوى الواردات، وما زاد من عمق هذا التحدي هو ارتباط الاقتصاد الجزائري واعتماده الكلي بهيكل صادراتي وحيد قائم على المحروقات التي تشكل نسبة 98% من مداخيل التصدي، ما كرس ارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما برهنت عليه الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014، بانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الجزائري ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يضع الجزائر أمام تحدي التغيير من سياساتها الاقتصادية للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام.

[1] إيمان قلال، مرجع سابق، ص50.

– **التخلص من المديونية** : ضرورة إعادة هيكلة أو تخفيف الديون الدولية للجزائر وتحريرها، حيث تدفع البلدان النامية في كثير من الاحيان المزيد من المدفوعات لخدمة الديون غير العاملة ما يؤثر سلبا على نمو دخلها القومي والقدرة على الادخار المحلي وبالتالي قدرتها على الاستثمار وتحقيق الضمان الاجتماعي ستظل مقيدة بعبء الديون والتخفيف من حدتها بسبب الإغاثة أو إعادة الهيكلة.[1]

– **التوازن الديمغرافي** : إن المشكلة السكانية يترتب عليها اختلالات كبيرة على المدى الطويل تتسبب في تدني مستويات المعيشة وتزايد حالات الفقر والبطالة ومختلف الامراض الاجتماعية، بسبب عدم قدرة الدولة على احتواء المزيد من المطالب الاجتماعية، والجزائر شهدت ولا تزال تشهد تزايد سكاني سريع ومتصاعد والذي يفوق كل معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وهو بهذا يهدد خطط التنمية المستقبلية ليؤثر على وجود ورفاهية واستقرار حياة المواطن الجزائري، ما يشكل عائقا كبيرا امام النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، يتطلب ضرورة بناء استراتيجية حكيمة لإحداث التوازن السكاني والنمو المنخفض .

– **تحقيق الإدارة العامة الديمقراطية:** إن الإدارة العامة الجزائرية كونها الجهاز التنفيذي لسياسات التنمية المستدامة تتجذر فيها العديد من الثغرات والنقائص التي تعيق مسيرة التنمية المستدامة كمشكلة التعقيدات البيروقراطية والغموض الذي يكتنف نطاق المسؤوليات على مستويات مختلفة

[1] https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-development-2011-(datte consultationM13/06/2022).

ومظاهر الرشوة التي تؤدي كلها إلى تثبيط الاستثمارات وركود مناخ الأعمال بل وترهن المسيرة التنموية بأكملها، ما أصبح يتطلب العمل على مكافحة مظاهر التحجر البيروقراطي المعيق لمشاريع التنمية، والعمل على دعم الكفاءة والشفافية و إشاعة الأخلاق و إدخال التكيف مع الطرق الحديثة للتسيير واعتماد وسائل المراقبة الفعالة للوصول إلى أجهزة قادرة على بناء و توجيه نهج التنمية المستدامة.[1]

تلوث الهواء : تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى. ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال. إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير التكلفة و التهرب من دفع الضرائب،ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن الفضلات السامة.

تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض الماء الصالح للشرب، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصي و التخلص من مخلفاته. التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي. وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية.

[1] ايمان قلال مرجع سابق، ص188-189.

تدني مستويات الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية وتراجعها: نظرا لتوجه العقول المفكرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة ويعود الأمر بالسلب على خطط التنمية.[1]

المطلب الثالث: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية . وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21 ،أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.[2]

كما ساهمت المجهودات الدولية للجزائر في مجال البيئة في تبلور سياسة التنمية المستدامة من خلال مشاركاتها في المؤتمرات الدولية، وانضمامها إلى المنظمات العالمية وكذا توقيعها على مختلف المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية البيئة منها (برنامج الأمم المتحدة

[1] بوشيخي وهيبة، مرجع سابق، ص52-53.

[2] ساميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مجلد 06، العدد 02، 2019، ص135-136.

والمعروف باسم منظمة الشؤون البيئية الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP) لتصبح من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أورومتوسطية، عربية و عالمية في حماية البيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى مشاركاتها في القمم المناخية السنوية.

كما تجدر الإشارة إلى دور أدوات التنمية المستدامة المختلفة والتي ساهمت عبر مختلف الفترات الزمنية في التجسيد الفعلي لهذه السياسة على ارض الواقع، و بغض النظر عن القوانين المذكورة هناك ترسانة مكملة من التشريعات المختلفة و المؤطرة للعناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية،إضافة الى المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وكذا انتهاج سياسة الجباية البيئية استنادا إلى مبدأ الملوث الدافع، والمخططات القطاعية المختلفة وكذا تأسيس الهياكل الإدارية على المستوى المركزي والمحلي لتنفيذ ومتابعة سياسة التنمية المستدامة لتشكل في مجملها رصيدا من الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] ايمان قلال، مرجع سابق، ص113-114.

المبحث الرابع: الهيئات المحلية المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة

تمثل الهيئات المحلية أداة لتنفيذ وتجسيد القواعد المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة باستخدامها للوسائل والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، وممارسة صلاحياتها المنصوص عليها في القوانين ما ينبغي تحديد الهيئات المحلية المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الأول : الولاية كهيئة مكلفة بتحقيق التنمية المستدامة

تقوم الولاية باستخدامها للوسائل و الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة بتجسيد سياسات التنمية المستدامة على أرض الواقع ذلك لقربها من الفضاءات التي تتطلب الحماية، تتشكل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي.

أولا: صلاحيات الوالي في مجال تحقيق التنمية المستدامة

يتمتع الوالي في مجال تحقيق التنمية المستدامة بصلاحيات واسعة من بينها المحافظة على الصحة والأمن والسكينة العامة،[2] وهذه المجالات يمكن أن تتأثر بسبب التلوث والتدهور البيئي إذ يعتبر الوالي ضابطة إدارية في حدود اختصاصاته الاقليمية وهو المسؤول عن المحافظة على النظام العام، منه فإن للوالي تسخير رجال الأمن لغرض حماية النظام العام ومنح له قانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة صلاحيات واسعة في هذا المجال وهذا ما أكدته المادة 19 منه، فالمنشآت المصنفة تخضع لترخيص من الوالي حسب أهميتها وحسب الأخطار الضارة التي

[1] مانع جمال عبد الناصر، سياسة المدينة والتنمية المستدامة في ظل قانون توجيهي للمدينة، عدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2012، ص 1-2.
[2] المادة 114 من قانون رقم 12- 07 مؤرخ في 21 فيفري 2012، متعلق بالولاية، جريدة رسمية عدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012.

تنجم عن استغلالها، كما أنه إذا نتج عن استغلال منشأة غير واردة في قائمة المنشآت المصنفة أخطار أو أضرار تمس بالصحة، النظافة، الأمن، الفلاحة، الأنظمة البيئية، الموارد الطبيعية و المواقع، المعالم والمناطق السياحية أو التي تمس براحة الجوار بناء على تقرير مصالح البيئة، يعذر الوالي المستغل ويحدد له أجل لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة، كما يتلقى الوالي محاضر حول العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة وممارسة ضد البيئة ويحرر تلك المحاضر ضباط الشرطة القضائية ومفتشو البيئة في نسختين إحداها ترسل إلى الوالي وأخرى إلى وكيل الجمهورية حسب المادة 101 من القانون نفسه.[1]

كما ألزم قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 منح رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة لحساب الدولة والولاية وهياكلها العمومية إلى الوالي والتي حددها المشرع الجزائري من خلال المواد 44، 45، 46 من هذا القانون، ونص كذلك على اختصاص الوالي بمراقبة البنايات وإجراء التحقيقات للتأكد من مدى مطابقتها للتنظيمات السارية المفعول.[2]

فيرمي المشرع من خلال منح هذه الصلاحيات للوالي إلى احترام القواعد العامة للتهيئة والتعمير مع مراعاة دواعي الحفاظ على البيئة ذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة على المستوى المحلي ثم على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى صلاحية الوالي في المصادقة على دراسة وموجز التأثير وهذا ما يتضح من خلال قانون رقم 19-01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، فخول له منح رخصة إنجاز

[1] انظر المادة 101 من قانون رقم 03-10 السابق ذكره.
[2] نايلي نسيمة، زياني زكية، مرجع سابق ص50.

المنشآت المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها،[1] ذلك للوقاية من التلوث والحفاظ على الصحة العامة وضمان استفادة الأجيال القادمة لحقوقها البيئية، وبالرجوع إلى قانون التهيئة والتعمير بالنسبة للأحكام المتعلقة بغلق أو إيقاف المنشآت المصنفة المخالفة لتدابير حماية البيئة ،فللوالي عند الضرورة إصدار قرار إغلاقها.

يتخذ الوالي كل التدابير التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة والحد من النشاطات الملوثة أما فيما يخص حماية البحر من التلوث فيترأس الوالي لجنة تل البحر.[2]

ثانيا: صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال تحقيق التنمية المستدامة

يساهم المجلس الشعبي الولائي إلى جانب الوالي في تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية على المستوى المحلي، من بين صلاحياته ما تضمنه قانون الولاية 07/12 حيث يبادر ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، يشجع ويبادر بكل أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية وأعمال محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال التهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في الحدود الاقليمية،كما يبادر بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها، بالإضافة إلى ذلك يساهم المجلس الشعبي الولائي في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية، النباتية وتنمية الري وكذا تقديم مساعدات سواء تقنية

[1] نايلي نسيمة، زياني زكية، مرجع سابق ص54.
[2] لجنة تل البحر: تختص بوضع منظومة للوقاية و كشف و مراقبة كل أشكال التلوث البحري و مكافحته. واتخاذ كل التدابير الضرورية لتحسين و تعزيز قدرات تدخل الأجهزةٍ المكلفة بمكافحة التلوث البيئي. أنظر: القرار المؤرخ في 6 فيفري 2002، يتضمن تكوين لجنة تل البحر الولائية وكيفية عملها، جريدة رسمية عدد 17 الصادر في 6 مارس 2002.

أو مالية للبلديات التي تنتمي إلى الولاية التابع لها في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب،والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز إقليم البلديات المعنية.

يتمتع المجلس الشعبي الولائي بصلاحية اتخاذ تدابير الوقاية الصحية وتطبيقها خاصة ما يتعلق بالمواد الاستهلاكية فيشرف مثلا على مراقبة مدى احترام معايير عرض وتغليف وتعبئة المواد الاستهلاكية حفاظا على الصحة العامة، ويساهم في التنسيق مع البلديات لتنفيذ مخطط تنظيم الكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

منه فإن المجلس الشعبي الولائي يتخذ عدة تدابير علاجية ووقائية لحماية البيئة بما فيها الإنسان للوصول بالمجتمع إلى تنمية مستقرة ومستدامة، بالإضافة إلى إمكانية حصوله على معلومات تتعلق بالعناصر البيئية التي من شأنها التأثير بصفة مباشرة على الصحة العامة من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات بهذا الخصوص.[1]

يتضح مما سبق أن هيئات الولاية تلعب دور مهم وجوهري في حماية البيئة لتلبية حاجيات الأجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة من الاستفادة منها.

المطلب الثاني: البلدية كهيئة لتحقيق التنمية المستدامة

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية نظرا لقربها من المواطن تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية تعبّر عنهما وتعكس برامجها وتتوسط بينهما، من جهة أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي

[1] نايلي نسيمة، زياني زكية، مرجع سابق ص53.

وتطلعاته خاصة ما يتعلق بضمان تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، تتشكل من هيئتين، رئيس المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي البلدي.

أولا: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المستدامة:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي باختصاصات وصلاحيات واسعة فيما يتعلق بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إذ خوّل قانون البلدية رقم 10-11 عدة اختصاصات لرئيس المجلس الشعبي البلدي في هذا المجال تتمثل في:

- السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.

- السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.

- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها.

تجمع الأشخاص ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية، وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.

- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي.

- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي و المعماري.

- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.

- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها .

- منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة.

- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.

- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.[1]

وبالرجوع إلى قانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أكد على خضوع المنشآت المصنفة للترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي أهميتها وحسب الأخطار أو الأضرار التي تنجم عن استغلالها، كما تخضع المنشآت التي لا تتطلب إقامتها دراسة وموجز التأثير لتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص.[2]

أمّا عن سير وجمع النفايات المنزلية ومعالجتها كل بلدية مطالبة بإنشاء مخطط بلدي للنفايات المنزلية ومعالجتها، ويتم إعداد هذه المخططات تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ويجب أن يشمل هذا المخطط كافة إقليم البلدية، وأن يكون مطابقا للمخطط الولائي لتسير النفايات ويصادق عليه الوالي.[3]

ومن بين صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كذلك:

[1] المادة 88 و94 من قانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 جوان 2011، متعلق بالبلدية، ج ر، عدد 37 الصادرة في 3 جويلية 2011.
[2] المادة 19 من قانون رقم 03-10، السابق ذكره.
[3] نايلي نسيمة، زياني زكية، مرجع سابق ص55.

– رقابة نوعية مياه الاستحمام بصفة دورية عن طريق التحاليل المخبرية، وإعلام الجمهور ومستعملي هذه المياه بكافة النتائج المستخلفة.[1]

ثانيا: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المستدامة

تتمثل صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال تحقيق التنمية المستدامة التي حددها قانون البلدية رقم 10-11 في السهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لاسيما في المجالات التالية:

– توزيع المياه الصالحة للشرب.

– صرف المياه المستعملة ومعالجتها.

– جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها .

– مكافحة الأمراض المتنقلة والمعدية.

– الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن ومؤسسات استقبال الجمهور.

– صيانة طرقات البلدية.

– تهيئة المساحات الخضراء وصيانة فضاءات ترقية الشواطئ.

[1] نايلي نسيمة، زياني زكية، مرجع سابق ص 54،55.

– إعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، كما تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، لاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة.

– السهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية.

ويقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الأضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي كذلك مشاريع ذات منفعة وطنية تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة.

وقد اقترن اسم البلدية في الآونة الأخيرة في الجزائر بمفهوم النظافة، ذلك نظرا للصلاحيات المخوّلة لها في مجال النظافة والحالة العامة المزرية التي تعيشها معظم المدن وأحيائها بسبب انتشار الأوساخ والقمامة في أرجائها.[1]

يمكن القول أنَ الجماعات المحلية في الجزائر تفتقر للهياكل والمصالح التي يمكن أن تتحمل على عاتقها مشاكل حماية البيئة للوصول بالتنمية إلى مستوى الدول المتقدمة، فيما عدا تلك المصالح المتعلقة بالنظافة العمومية.[2]

[1] المواد 108، 109،110، 112، 114، 123 ،124، من قانون رقم 11-10، السابق ذكره.
[2] نايلي نسيمة، زياني زاكية، دور الهيئات المحلية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تيزي وزو،2015-2016.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في إنجاح سياسة التنمية المستدامة في الجزائر

أصبح للمجتمع المدني دور فعال و أساسي في مختلف سياسات التنمية المستدامة وذلك بتولي وظيفة باتت شاغرة بعد انسحاب الدولة عن مهمة تقديم خدمات اساسية للمواطنين ، بحكم عمليات الخوصصة و سياسة اقتصاد السوق.

لقد تجاوز دور المجتمع المدني من المجال السياسي إلي مختلف المجالات الأخرى، و قد أصبح متاحاً لمنظمات و مؤسسات المجتمع المدني لبلادنا العمل على كافة المستويات الانسانية و الاجتماعية و الاقتصادية و تدخلها كشريك عام فعال في عمليات البناء و التطوير و لقد أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل :

أ- تدعيم الخدمات الصحية و خاصة في المناطق الريفية القريبة ، أملاً في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة و النائية.

ب- العمل في مشاريع الرعاية الصحية.

ج- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

د- في مجال حقوق الانسان و الدفاع عن الحريات.

هـ- في مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر.

و- في مجال التنمية و الاهتمام بالطفولة و الشباب.

ك- في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية. [1]

أهداف مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة:

- إدراك المجتمع المحلي للإمكانيات المتاحة للتطوير و التحسين و التنمية من خلال الحوار مع السلطات القائمة على هذا التطوير، فيشارك أفراد المجتمع في القرارات و يتقبلونها طبقاً للأولويات التي يقررونها بأنفسهم.

-المساهمة في دعم الموارد المالية و البشرية اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية.

-تأكيد إدراك أفراد المجتمع لقيمة المال العام و الحرص عليه،الأمر الذي يؤدي إلى نجاعة البرامج التنموية و تسهيل نجاحها.

-دعم مشاعر الانتماء للوطن ككل و للمنطقة أو إقليم بصفة خاصة و تشجيع الاستثمارات و حمايتها.

- ترشيد سياسات و قرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة الإلمام و معرفة السكان لمتطلباتهم.

- الاسراع في إحداث التغيرات السلوكية الضرورية نتيجة اختيار الاسلوب المناسب الذي يقرره المجتمع المحلي بنفسه.

[1] شقيان أمينة، زياني نسيمة، أثر تطبيق برامج التنمية المستدامة على أداء الفواعل المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، يومرداس، 2015-2016، ص86-91.

و بتحقيق هذه الاهداف يتحقق الاستقرار للنظام الإداري و السياسي و مسايرة مخططات و برامج التنمية المستدامة مع احتياجات مختلف المجتمعات المحلية و الامكانيات المتاحة .

ان التفاعل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من منظمات حماية حقوق الإنسان و البيئة يقدم فرصة و خطوات إيجابية لتحقيق الأهداف التنموية.

و يظهر دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة مع وجود قانون رقم 12 لسنة 2004 بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة التي تم تعديله بقانون رقم 10 لسنة2010 ،بحيث أن منظمات المجتمع المدني بأنواعها و خاصة الجمعيات المهنية و الاجتماعية و الثقافية تعدّ دعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] شقيان أمينة، مرجع سابق، ص89-90.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الجزائر اتبعت من خلال مختلف الفاعلين سياسات وبرامج للتنمية المستدامة حاولت من خلالها تحسين مستوى التنمية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعية وحتى السياسي بما يخدم متطلبات المجتمع ومن أجل تحقيق هذا وجب تفعيل دور الفواعل المحلية لمواجهة مختلف التحديات و الصعوبات التي تواجهها، وبهذا تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة كل حسب دوره.

خـــــاتـــمـــة

خـاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع التنمية المستدامة ودور الفواعل المحلية نقول أن الجزائر سعت منذ استقلالها إلى تحقيق التنمية كمطلب أساسي للنهوض بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي، كما قامت بتبني عدة سياسات وبرامج للتنمية المستدامة.

كما يجب التأكيد على المسؤولية المشتركة بين كل من الدولة و الجماعات المحلية بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في سعيهم لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة دون المساس بالأنظمة البيئية كأحد ضمانات استدامة الموارد وضمان توفرها للأجيال القادمة.

بالإضافة إلى وجوب تفعيل دور الجماعات المحلية على وجه الخصوص بصفتها الأدرى بحاجيات المجتمع المحلي، لهذا وجب عليها العمل وفق أهداف التنمية المحلية المستدامة بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع ويلبي مختلف حاجياته، مما يمكن في الأخير من الوصول إلى تنمية وطنية شاملة تراعي مختلف متطلبات التنمية المستدامة ويمكنها من مواجهة مختلف تحدياتها.

بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المستدامة على المستوى المحلي إلا أن الجماعات المحلية فشلت في إنجاحها بسبب وجود الكثير من المشاكل والمعوقات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف التمويل المحلي الذي يعتبر أكثر العراقيل التي تواجه التنمية المحلية المستدامة.

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أ-الكتب :

1- بومدين طامشة وآخرون، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2016

2- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت مُحَّد، التنمية المستدامة(مفهومها،أبعادها،مؤشراتها)، ط أولى، 2017.

3- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى 2017م-1434هـ، عمان-الأردن.

4- مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية-من منظور(اقتصادي-بيئي-إعلامي)، ط أولى، 2017.

5- أحمد الدليفي، مُحَّد جواد عباس شبع، التخطيط والتنمية الإقليمية أسس نظرية ودراسات تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.

6- صائب الطويل التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أحمد للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2016.

7- مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية الايكولوجية آفاقها وتحدياتها، دار رسلان،دمشق، 2014.

8- نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان ، 2013.

9- تامر كامل مُحَمَّد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2010.

10- مرفت رشماوي، دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، لبنان، 2018.

11- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1 ، بيروت.

12- صامويل هنتجتون، ترجمة:عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى 1993، القاهرة.

13- مثنى فائق مرعى العبيدي، مقاربات نظرية في السياسة العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، 2019.

14- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان، الطبعة الأولى، 2001.

15- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ط2، 2008.

16- باديس بن حده، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2016.

17- أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

18- كمال جعلاب، الإدارة المحلية وتطبيقاتها، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

ب- المذكرات الجامعية:

1- إيمان قلال، استراتيجيات الادارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العوم السياسية، جامعة وهران، 2018-2019.

2- بوشيخي وهيبة، واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2020-2021.

3- تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

4- بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة استشرافية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة علوم التسيير، جامعة بومرداس،2014-2015.

5- شقيان أمينة، أثر تطبيق برامج التنمية المستدامة على أداء الفواعل المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، الجزائر، 2015-2014.

6- نايلي نسيمة، زياني زكية، دور الهيئات المحلية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، فرع قانون البيئة، جامعة تيزي وزو، 2015-2016.

7- زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005-2006.

8- سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018-2019.

9- مفيدة بن لعبيدي، الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،، جامعة باتنة، 2015-2016.

10- عدنان حسين عطية سالم، رسالة ماجيستير(الفكر العربي التنموي في ظل العولمة) بير زين، فلسطين، 2010.

11- معتصم مُحَّد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق،2015.

12- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011.

13- قواسمية رشيدة، دور الفواعل المحلية في تنفيذ السياسة الصحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2018-2019.

14- أحمد شكر الطيبي، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، أطروحة رسالة دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

15- بن خوذة شهيدة، الجماعات الضاغطة والسياسات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، 2014-2015.

16- بن قويدر جابر، التقسيم الاداري في الجزائر ودوره في التمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، باتنة، الجزائر، 2012-2013.

ت- المقالات:

1- معمري بن عيسى، التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة أبحاث،العدد05، 2018، الاغواط.

2- كمال زموري، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر2019.

3- قصي قاسم، أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتب علم الأحياء، المرحة الإعدادية(دراسة تحليلية)،مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 24،العدد100، 2018.

4- عادل إنزان، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة على الفواعل و المحددات ،مجلة العلوم القانونية السياسية، عدد 16، جوان 2017

5- أميرة عادل أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلد 12، العدد 2، 2021.

6- مُحَّد عدنان وديع، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، الأكادمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول.

7- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، برج بوعريريج، مجلة الباحث،العدد 16، 2016.

8- سالمي رشيد، واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس، الجزائر، 2018.

9- مصطفى كامل السيد، التنمية والبيئة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت، دار العربية للعلوم، ط1، 2006.

10- ساسي سفيان، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية حالة الجزائر، مجلة جيل حقوق الإنسان، عدد 2، جوان 2013.

11- سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية، مجلة الأبحاث ودراسة التنمية، مجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.

12- كافي فريدة، استراتيجية التنمية في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 42، 2018.

ث- النصوص القانونية:

1- قانون الولاية 12_07

2- قانون البلدية 11_10

ج- المراجع باللغة الفرنسية:

1- sustainable développement Définition, last modification on 26th May 2020, https://youmatter.word/en/de/definition.

2- Service du chef du gouverment, le plan de la ralance economique 2001-2004,les composantes du programme.

3- L'OCDE; "progrès accomplis vers les objectifs internationaux de développement; article disponible en ligne à l'adress: https://www.cairn.info/revue -de-l-ocde-sur-le-development-2011.

4- journal of humant développement and education for specialized research vo:04, no:04, 2018, journal home page: https://www.siats.co.uk.date de consultation.10.06.2022.

5- Sid ali.boukrami,question énergéti ques et politique economique,le modele algerien,opu,algerie,201

الفهرس

مقدمة	أ
الفصل الاول: الفواعل المحلية تدقيق نظري و مفاهيمي.	7
تمهيد	8
المبحث الأول: الفواعل المحلية الرسمية	9
المطلب الأول: الدلالة الاصطلاحية للجماعات المحلية	9
المطلب الثاني: الولاية	12
المطلب الثالث: البلدية	16
المبحث الثاني: الفواعل المحلية الغير رسمية	20
المطلب الأول: المجتمع المدني	20
المطلب الثاني: جماعات المصالح	26
المبحث الثالث: مفهوم التنمية و التنمية المستدامة	30
المطلب الأول: تعريف التنمية وأبعادها	30
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية	34
المطلب الثالث : التنمية المستدامة وأبعادها	40
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني : واقع التنمية المستدامة في الجزائر و دور الفواعل المحلية في تحقيقها	52

تمهيد	53
المبحث الأول: مدخل لتجربة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة	54
المطلب الأول: الإمكانات الطبيعية و البشرية للجزائر	54
المطلب الثاني : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر	57
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	59
المبحث الثاني : سياسات و برامج الإنعاش الاقتصادي كاستراتيجية جديدة	64
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004 2001	64
المطلب الثاني : برنامج دعم النمو	71
المطلب الثالث : البرنامج الخماسي	76
المطلب الرابع : برنامج التنمية المستدامة في الفترة	79
المبحث الثالث: تطور سياسة التنمية و تحدياتها في الجزائر	83
المطلب الأول: تطور سياسة التنمية في الجزائر	83
المطلب الثاني :تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	88
المطلب الثالث: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة	92
المبحث الرابع : الهيئات المحلية المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة	94
المطلب الأول: الولاية كهيئة مختصة في تحقيق التنمية المستدامة	94
المطلب الثاني: دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة	98

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في إنجاح سياسة التنمية المستدامة على المستوى المحلي	102
خلاصة الفصل	106
خاتمة	107
قائمة المصادر والمراجع	110
الفهرس	118
الملخص	122

ملخص

يعرف العالم اهتماما بالغا وواسعا بالتنمية المستدامة وأمام هذا التطور الهائل للحياة البشرية الذي مس جميع المجالات وكنتيجة حتمية لتطور وظائف الدولة التي كانت منحسرة في الدفاع والأمن إلى وظائف جديدة عجزت الدولة عن تلبيتها وحدها مما أدى بها إلى إحداث سبل جديدة للاستجابة لمختلف متطلبات المواطنين، ومن هذه السبل إحداث النظم المحلية للتسيير وهو ما يعرف بالجماعات المحلية هذه الوحدات التي أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة جنبا لجنب مع الدولة من خلال مختلف المخططات والبرامج والوظائف التي تخص التربية، التعليم، الصحة والاقتصاد، الثقافة والبيئة... وهي المجالات التي تحقق من خلالها التنمية المحلية وبالتالي التنمية الوطنية باعتبار هذه الوحدات جزء لا يتجزأ من الدولة.

Abstract

The world knows a great and wide interest in sustainable development and in the face of this tremendous development of human life that touched all fields and as an inevitable result of the evolution of state functions that were declining in defense and security to new jobs that the state was unable to meet alone, which led it to create new ways to respond to the various requirements of citizens, and from these Ways to create local systems of management, which is known as local communities. These units have taken upon themselves the responsibility of achieving sustainable development along with the state through various plans, programs and jobs related to education, education, health, the economy, culture and the environment... which are the areas through which they are achieved. Local development and, consequently, national development, as these units are an integral part of the state.